

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السبعون

الجلسة ٧٣٥٩

الأربعاء، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد مونيوث	(شيلي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غاسبار مارتينس
	تشاد	السيد شريف
	الصين	السيد ليو جيي
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فيتزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	ماليزيا	السيد حنيف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد ماكلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرسمان

جدول الأعمال

بناء السلام بعد انتهاء حالات التزاع

تقرير الأمين العام عن بناء السلام في أعقاب انتهاء التزاع (S/2014/694)

1501210 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

بناء السلام بعد انتهاء حالات التراع

تقرير الأمين العام عن بناء السلام في أعقاب انتهاء التراع (S/2014/694)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو معالي السيد أنطونيو دي أغويار باتريوتا، الممثل الدائم للبرازيل ورئيس لجنة بناء السلام، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/694، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بناء السلام في أعقاب انتهاء التراع.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بصديقي نائب الأمين العام، معالي السيد يان إلياسون، وأعطيه الآن الكلمة.

نائب الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لأقدم إحاطة إعلامية إلى المجلس بشأن تقرير الأمين العام عن بناء السلام في أعقاب انتهاء التراع (S/2014/694). ويذكرنا التقرير بأن عملية بناء السلام تقع في صميم أهداف الأمم المتحدة وطموحاتها. إن التحديات وسبل التصدي لها الواردة في التقرير ستؤثر تأثيرا مباشرا على مستقبل الأفراد والجماعات والمجتمعات وفرصهم في العيش في سلام. أود أن أسلط الضوء على خمسة جوانب رئيسية وردت في التقرير.

أولا، إن بناء السلام يكون أكثر فعالية حينما تدعم الأطراف الفاعلة الأمنية والإنمائية والسياسية وضع استراتيجية مشتركة وشاملة وواضحة لتوطيد السلام. وقد شهدنا أمثلة على ذلك في غينيا وبوروندي. ففي غينيا، دعم فريق الأمم المتحدة القطري اتفاقا بين الأطراف بشأن الانتخابات التشريعية يسره الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا آنذاك، السيد سعيد جينيت. وعقد الفريق اجتماعات عامة مع القادة السياسيين المحليين وساعد على تدريب مراقبي الانتخابات.

وفي بوروندي، دعمت لجنة بناء السلام والفريق القطري الجهود التي بذلها مكتب الأمم المتحدة سعيا إلى تهيئة بيئة سياسية أكثر شمولا.

قام أعضاء الفريق بذلك عن طريق تيسير إجراء مشاورات على نطاق واسع مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني. وقد أدى ذلك إلى اعتماد قانون انتخابي جديد ووضع مدونة قواعد سلوك للانتخابات المقبلة.

ثانيا، إن وجود مؤسسات مركزية قوية تعمل جيدا أمر جوهري في بناء السلام، ويجب أن ترتكز على الاتفاقات السياسية الفعالة والشاملة. هذه الاتفاقات توفر الشرعية والدعم للتطوير والإصلاح المؤسسيين. وما لم يتم التوصل إلى اتفاقات شاملة، ستستمر الانقسامات السياسية وسيظل الطعن مستمرا في بسط سيطرة الدولة. في ظل هذه الظروف، علينا أن نسلمٍ بأن إمكانيات استراتيجيات بناء السلام محدودة على الصعيد الوطني. فقد شهدنا ذلك في جنوب السودان، حيث تحققت خسارة في استثمارات كبيرة عندما أدت الاتفاقات السياسية غير الوطيدة بين مختلف الفصائل إلى العودة مرة أخرى إلى صراع مأساوي.

ثالثا، يتطلب بناء السلام استدامة الدعم السياسي والتقني والمالي على الصعيد الدولي. وللأسف، نشهد هذه الثغرات في عدة أماكن، لا سيما عندما يقتضي الأمر إقرار المهام الحكومية الأساسية وتوفير الخدمات الاجتماعية اللازمة للحفاظ على السلام. ويمكن لصندوق بناء السلام أن يعالج جزئيا الثغرات

المالية في الأجل القصير، ولكنها تبقى مشكلة عندما يتعلق الأمر بضمان تقديم المساعدة والدعم اللازمين على نطاق واسع وفي الأجل الطويل. أشجع لجنة بناء السلام على مواصلة جهودها الرامية إلى حشد دعم الدول الأعضاء من أجل بعثات وولايات الأمم المتحدة. من الممكن أن تؤدي مجموعات الأصدقاء ومجموعات الاتصال دوراً هاماً. كذلك، يمكن للاتفاقات المبرمة بين الدول الخارجة من صراعات والشركاء الدوليين الرئيسيين أن توائم بين الدعم الدولي والأولويات الوطنية، مثلما حدث في سيراليون والصومال.

رابعا، إن الجهات الفاعلة الإقليمية والبلدان المجاورة بعملها مع الأمم المتحدة بوسعها أن تؤدي، دوراً جوهرياً في تهيئة بيئة تفضي إلى السلام المستدام. وبوسع لجنة بناء السلام أن تساعد على دعم هذه الجهود، كما فعلت مؤخرا في جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو، من خلال عقد اجتماعات مع المنظمات الإقليمية، والدول المجاورة والشركاء الدوليين. يبرز هذا بأن الصراعات في عالم اليوم تأخذ بشكل متزايد بعداً إقليمياً، وإني لعلى يقين من أن أعضاء المجلس يلاحظون ذلك خلال مداولاتهم بشأن العديد من المسائل. وفي رأيي أنه ينبغي أن يتجسد البُعد الإقليمي على نحو أفضل في كيفية تناولنا في المستقبل لمسألة حسم الصراعات وبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

خامساً، إن تعزيز الاندماج يعني أنه لا بد لنا من أن نكفل مشاركة المرأة على قدم المساواة في العمليات السياسية والإنمائية في مرحلة ما بعد الصراع. يُفَصِّل تقرير الأمين العام النُهج المبتكرة التي تتبعها غينيا، وغينيا - بيساو، وقيرغيزستان، وليبريا، بما في ذلك مبادرة غينيا بعنوان" غرفة عمليات المرأة" التي قدمت الدعم إلى شبكة من المنظمات النسائية المحلية، مما يُمَكِّن المرأة من الاضطلاع بدور حاسم في عملها في مراقبة الانتخابات. ويسرت أيضا تبادل الثقة فيما بين الأطراف، وعززت من المشاركة السياسية للمرأة. نحن بحاجة إلى المزيد من المبادرات المماثلة، وأود أن أقول أن هذا العام قد يكون في غاية الأهمية، حيث سنحتفل بمرور عشرين عاما على انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والذي انعقد في بيجين.

أود أن أقدم إلى المجلس بعض التأملات والأفكار بشأن الاستعراض الهام لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام الذي أطلقته الجمعية العامة ومجلس الأمن في الشهر الماضي. وربما يذكر البعض هنا، بمن فيهم شخصكم، يا سيادة الرئيس، بوصفكم كنتم آنذاك الممثل الدائم لشيلي. وقد كان لي شرف المشاركة في إنشاء هياكل بناء السلام: لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام قبل ١٠ سنوات، بصفتي كنت رئيساً للجمعية العامة. وربما يذكر أعضاء المجلس أن هذا العمل كان استجابة للظاهرة المقلقة في ذلك الوقت والمتمثلة في الانتكاسات المتكررة نحو الصراعات.

منذ ذلك الحين، بوسعنا أن نلمس أن جهود بناء السلام لازمة أكثر من أي وقت مضى. ففي الآونة الأخيرة، عادت جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان بشكل مأساوي إلى الصراع. والبلدان الثلاثة المتضررة من فيروس إيبولا، وهي سيراليون وغينيا وليبري، جميعها مدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. بالإضافة إلى الخسائر المأساوية الكبيرة في الأرواح، ترك هذا الوباء أيضا أثرا كبيرا على التماسك الاجتماعي ومؤسسات الدولة. وكما ذكرت لجنة بناء السلام في اجتماعاتها في وقت سابق حول هذا الوباء، ثمة حاجة إلى الدعم الشامل الذي يكفل قدرة مؤسسات الدولة والانتعاش السريع.

لقد تطورت مشاركة الأمم المتحدة في بناء السلام على نحو كبير منذ عام ٢٠٠٥، مع إسناد ولايات واسعة وزيادة في عدد الجهات الفاعلة العاملة في بيئات أكثر صعوبة من أي وقت مضى. في هذه الحالات، كثيراً ما يُطلب إلى البعثات السياسية الخاصة وحفظة السلام التابعين لنا تقديم الدعم

لعمليات سياسية شاملة، وبناء مؤسسات فعالة تتعلق بسيادة القانون والأمن، بمشاركة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

كان الهدف من تشكيل لجنة بناء السلام أن تصبح منتدى سياسيا متنوعا ومرنا وديناميكياً يعمل على تركيز الاهتمام الدولي باستمرار على التحديات التي تواجه البلدان المعرضة لخطر العودة إلى العنف. وعلى الرغم من أن اللجنة قد حققت بعض التقدم الهام، يتفق العديد الآن على أن هيكلها وأساليب عملها تحتاج إلى مراجعة وتحسين لكي تتكيف مع بيئة متغيرة بسرعة. في ذلك الصدد، أود أن أشيد بالجهود التي قام بها الممثل الدائم للبرازيل، السفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا، بوصفه رئيساً للجنة بناء السلام، فقد حدد الاتجاه بطريقة إيجابية جداً، كما يفعل رئيس مكتب دعم بناء السلام، السيد أوسكار فرنانديث - تارانكو الجالس خلفي، وأسلافه. إننا على المسار الصحيح، وأعتقد أنه يتعين علينا أن نشرع في هذا العمل بذهن منفتح.

نحتاج إلى منتدى قادر على العمل بسرعة لحشد الدعم الجماعي للدول الأعضاء من أجل الولايات والبعثات التي تضطلع بها الأمم المتحدة. كذلك علينا دراسة الظروف التي يمكن في ظلها للجنة بناء السلام أن تكون مفيدة فائدة كبيرة. إذ أن وجود لجنة أكثر مرونة وديناميكية وذات توجه استراتيجي أمر على قدر كبير من الأهمية لطائفة واسعة من الحالات التي نشهدها في عالم اليوم. هذه الأفكار الواردة وغيرها متضمنة في مساهمة منظومة الأمم المتحدة في الاستعراض. وآمل من أعضاء المجلس النظر فيها على نحو جاد. إن منظومة الأمم المتحدة ملتزمة بزيادة دعمها إلى لجنة بناء سلام ديناميكية ومرنة ومُرَكٍزة، وملتزمة بالمشاركة في عملها.

إن استعراض المجلس سوف يتزامن مع استعراض الأمين العام لعمليات السلام والدراسة العالمية لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولا بد لعمل ونتائج هذه الاستعراضات الثلاثة من أن تكون تكميلية، وفي رأيي، يعزز بعضها البعض الآخر بصورة متبادلة. هذه الاستعراضات تأتي في وقت يتعرض فيه السلم والأمن والتنمية إلى مخاطر معقدة. إنها تتيح لنا فرصة هامة لشحذ تفكيرنا وأعمالنا وإعادة تشكيلها.

من واجبنا أن نكفل للناس الذين نعمل على خدمتهم بأننا على قدر من الشجاعة والطموح، وفوق ذلك كله، أن نكفل لهم بأننا ناجعين في نهجنا نحو بناء سلام يتناسب مع عصرنا. وأحض الدول الأعضاء على أن تتحلى بروح الانفتاح والصراحة والبناء لدى تقييمها لتحديات بناء السلام وما ينطوي عليه من إمكانيات. أود أن أضيف أننا عندما نلقي نظرة على حياة يستبد بها الصراع، نترع إلى التركيز على القسم الأوسط منها، أي عندما تكون في المرحلة التي تتكلم عنها وسائط الإعلام، أي مرحلة المعاناة، وعندما تتخذ القرارات الحازمة بشأن عمليات حفظ السلام. أعتقد أن علينا جميعا النظر في توسيع دائرة ذلك الاهتمام لتشمل ما قبل تلك المرحلة وبعدها. وخلال فترة الصراع، ينبغي لنا أن نبدأ بالعمل ما أن نكتشف أول بوادر الاهتزازات على الأرض. ومن ثم في نهاية الصراع، وعند وقف إطلاق النار وما إلى ذلك، وعندما يبدأ المريض بالتعافي علينا أن نعرف بأن هناك عملا بعد انتهاء الصراع يتعين القيام به بحيث لا نعود إلى الدوامة مرة أخرى.

نحتاج إلى التزام ثابت من جميع الأطراف للوفاء بالرؤية الأصلية لهياكل بناء السلام وتحسين دعم منظومة الأمم المتحدة للبلدان الخارجة من صراعات. إن هذا سوف يحدث فرقاً هاماً جداً بين السلام أو الاستمرار في الصراع بالنسبة لملايين البشر في العالم. هذه فرصة ينبغي على الأمم المتحدة ودولها الأعضاء عدم تفويتها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر نائب الأمين العام على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي تنم عن الود.

أعطي الكلمة الآن للسيد باتريوتا.

السيد باتريوتا (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لنا لتقديم تقريرنا إلى المجلس تحت رئاستكم.

أشكر وفد شيلي، بصفته رئيس مجلس الأمن، على دعوتي لمخاطبة المجلس بصفتي رئيس لجنة بناء السلام وعلى التزامه بالنهوض بنظر المجلس في بناء السلام بعد انتهاء حالات النزاع. ويسرني أن أشير، سيدي، إلى أن التقرير الأول (S/2009/304) للأمين العام عن بناء السلام في أعقاب إنتهاء النزاع قد قدم خلال رئاستكم للجنة بناء السلام عام ٢٠٠٩. إن عملية تقديم التقارير الدورية إلى مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن بناء السلام، التي دشنها هذا التقرير، تتيح فرصة للدول الأعضاء والكيانات التنفيذية للأمم المتحدة لتقييم اتساق وفعالية جهودنا الرامية إلى منع نشوب النزاعات وتكرارها، وكذلك لتوطيد الاستقرار في حالات ما بعد انتهاء النزاع.

يكتسي صدور التقرير الرابع عن بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع (S/2014/694) ونظر المجلس فيه اليوم أهمية خاصة، لتزامنه مع إطلاق استعراض الـ ١٠ سنوات لهيكلية الأمم المتحدة لبناء السلام. وتحقيقا لتلك الغاية، يسر اللجنة أن تشير إلى أنه، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، قرر مجلس الأمن والجمعية العامة الموافقة على اختصاصات الاستعراض والشروع رسميا في إجراء العملية. وعلى النحو المبين في الاختصاصات، سيتخذ الاستعراض الرؤية الأصلية والدافع وراء إنشاء لجنة بناء السلام، وصندوق بناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام، كنقطة انطلاق له.

وستجري العملية تقييما دقيقا للتطورات التي استجدت منذ عام ٢٠٠٥ في نهج وممارسات الأمم المتحدة المتعلقة ببناء السلام على الصعيدين العالمي والإقليمي. كما سيحدد الاستعراض مجالات التقدم والثغرات المتبقية في تقديم المساعدة الدولية إلى البلدان الخارجة من ربقة النزاع. وتنص الاختصاصات على أن يرتكز الاستعراض على دراسات قطرية محددة ستجري في بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسيراليون، وجنوب السودان وتيمور – ليشتي. من شأن ذلك أن يساعد مجلس الأمن والجمعية العامة على إدراج التحديات التي تواجهها البلدان الخارجة من النزاعات واحتياجاتها وتطلعاتها في صميم جهودنا في المستقبل. وينبغي أن تهدف التعديلات والتحسينات الناشئة عن نتائج الاستعراض إلى تمكين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام من تحقيق إمكاناتهم الكاملة، وأن تصبح هيكلية بناء السلام الأوسع نطاقا أكثر فعالية وأهمية. كما يجب أن يقترح سبلا عملية لتعزيز وتحسين علاقة عمل اللجنة مع المجلس.

كما تحيط اللجنة علما برسالة الأمين العام بشأن الإسهام الجماعي لمنظومة الأمم المتحدة في الاستعراض. ويشير ذلك الإسهام إلى إمكانية ملكية نتائج الاستعراض بشكل مشترك بين الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة التنفيذية. وينبغي أن نهدف إلى زيادة الاتساق والتكامل بين استجابة الأمم المتحدة السياسية والتنفيذية لحالات ما بعد انتهاء النزاع، فضلا عن تحسين اتساق الاستجابة الدولية العامة. إن ذلك أمر حتمي، لكنه للأسف ما زال بعيد المنال في جهودنا الجماعية. ويشير النطاق الواسع لاستعراض عام ٢٠١٥ إلى تسليم الدول الأعضاء بأن العناصر السياسية والتنفيذية في الأمم المتحدة الأوسع نطاقا وهيكلية بناء السلام العالمية يجب أن تعمل في تآزر. ولذلك، نرحب بتأكيد المجلس في مشروع البيان الرئاسي الذي أعد لاعتماده اليوم على أن التحليل الذي يقوم عليه استعراض عام ٢٠١٥ ينبغي أيضا إجراؤه في تعاون وتآزر مع استعراض الأمين العام لعمليات حفظ السلام المقبل.

وأوصي بشدة الجميع بقراءة دقيقة لتقرير الأمين العام، الذي وجدت أنه تمت صياغته بطريقة مفيدة ومستنيرة

وموضوعية. والرسائل الأساسية المقدمة في تقرير الأمين العام عن بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع تنعكس في اختصاصات استعراض ٢٠١٥. فعلى سبيل المثال، تشير الوثيقتان إلى أهمية زيادة شحذ الأدوات المتاحة للأمم المتحدة بهدف منع الانتكاس إلى النزاعات العنيفة.

والأزمات في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وليبيا، فضلا عن المخاطر التي تشكلها أزمة انتشار فيروس الإيبولا، بمثابة تذكير لنا بأن استجابتنا يجب أن تكون متعددة الجوانب، يتعاقب تنفيذها بعناية وتكون مستدامة على المدى الطويل. وينبغي إيلاء الأولوية للاهتمام بالعمليات السياسية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وعمليات بناء المؤسسات المملوكة وطنيا والشاملة للجميع ودعمها.

في بياني أمام المجلس في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٤ (انظر S/PV.7143)، أشرت إلى أهمية بناء السلام باعتباره هدفا أساسيا لهيكل السلام والأمن التابع للأمم المتحدة. بيد أنه، بالرغم من أهميته، فإنه ما زال لا يحظى بالاهتمام والالتزام المتواصلين المطلوبين من المجتمع الدولي لمواجهة التحديات المعقدة والطويلة الأجل التي تهدد السلام المستدام. ويوفر صندوق بناء السلام التمويل الحفاز في العديد من الحالات، ولكن ذلك غير كاف للتغلب على الثغرات الطويلة الأجل والأوسع نطاقا في التمويل والقدرات التي تعرض استثماراتنا الأولية في صنع السلام وحفظ السلام لخطر شديد. وفي الوقت نفسه، لا تواصل لجنة بناء السلام تركيز اهتمامها على البلدان الستة المدرجة في جدول أعمالها فحسب، بل وعلى المسائل الشاملة مثل التدفقات المالية غير المشروعة، وتعبئة الموارد، ومسألة نوع الجنس، والأمن الغذائي. ولا يزال مكتب دعم بناء السلام يشكل مصدرا قيما للخبرة والدعم في عملنا، وأؤيد نائب الأمين العام في الإشادة بالعمل البناء للغاية المضطلع به تحت إشراف الأمين العام المساعد السيد أوسكار فرنانديث - تارانكو وفريقه.

أظهر تفشي فيروس الإيبولا مؤخرا في غرب أفريقيا هشاشة مكاسب بناء السلام وبطء وتيرة تعزيز المؤسسات في أعقاب انتهاء النزاع، حيثما لا يعد الاستثمار في المؤسسات الوطنية والمحلية كافيا. طلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يضطلع بتقييم متعدد الجوانب للآثار البعيدة المدى الناجمة عن أزمة فيروس الإيبولا على المؤسسات السياسية والأمنية، وعلى التماسك الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي في البلدان الثلاثة المتضررة. وتأمل اللجنة، من خلال ذلك التقييم، في توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى طابع التحديات التي تواجهها البلدان الخارجة من النزاع، لا سيما حينما تواجه مؤسساتها الوليدة ومجتمعاتها التي تتعافى واقتصاداتها صدمات غير متوقعة. كما تأمل اللجنة في أن تبرز نتائج التقييم نطاق الدعم التقني والمالي والسياسي اللازم لتلك البلدان بغية كفالة استمرار إحرازها للتقدم وقدرتها على الصمود.

أود أن أشاطر المجلس محادثة غير رسمية أجريتها مع المبعوث الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس الإيبولا، السيد ديفيد نابارو، بشأن الحالة في البلدان الثلاثة الأشد تضررا، التي تصادف إدراجها في جدول أعمال لجنة بناء السلام، ويرى السيد نابارو أن تأثير التفشي كان سيكون أكثر تدميرا لولا العمل الذي اضطلعت به لجنة بناء السلام في السنوات الماضية، وتواصل الاضطلاع به. كما أود أن أذكر أعضاء مجلس الأمن بأن أول إنذار مبكر لآثار الوباء على السلام والأمن كان من خلال البيان الصادر عن لجنة بناء السلام في آب/أغسطس ٢٠١٤، وهو ما يوضح الدور الوقائي الذي تضطلع به اللجنة.

إن خفض قوام البعثات التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن يمثل مرحلة حاسمة الأهمية تلقي الضوء على التحديات التي تواجه عملية توطيد السلام في الأجل الطويل في البلدان الخارجة من النزاع. ويظل الانتقال المناسب من مرحلة حالات

الطوارئ إلى مرحلة التنمية ضروريا ولكنه ما زال أمرا مثاليا محفوفا بالتحديات بدرجة كبيرة. والتغير الذي طرأ على طابع وجود الأمم المتحدة وولايتها في الميدان في بوروندي وسيراليون، وقريبا في ليبريا، يدعو إلى اهتمام محسوب ومتواصل بالتحديات السياسية والاجتماعية الاقتصادية المستمرة المرتبطة بالمؤسسات الوطنية الوليدة، وممارسات الحوكمة الرشيدة والتنمية. وفيما يتعلق بهذا الموضوع، أوصي بشدة بالتقرير المفيد الصادر مؤخرا عن الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة التابع للجنة بناء السلام بتوجيه فعال للغاية من الممثل الدائم لليابان، والذي يمكن الاطلاع عليه في موقع اللجنة على شبكة الإنترنت.

لقد شددت ولايات مجلس الأمن بشكل متزايد على ضرورة توفير الدعم المناسب لحكومات البلدان الخارجة من التراع بغية إحلال السلام المستدام. والاستثمار في وقت مبكر في أنشطة بناء السلام، بما في ذلك إصلاح قطاعي الأمن والعدالة وكذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مكمل ضروري للولايات التي تركز على المسائل السياسية والأمنية. غير أنه، وكما يوضح تقرير الأمين العام، لا يزال هناك ثغرات خطيرة في تنفيذ تلك الجوانب للبعثات التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن. والمزيد من الدعم المالي والتقني لبناء السلام بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ضروري لتحقيق تلك الطموحات.

إن تأمين التمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به لا يزال يمثل تحديا كبيرا للبلدان الخارجة من التراع، مما يقيد تقديم الخدمات الأساسية، والفرص الاقتصادية، وإعادة بناء مؤسسات الدولة. وفي الوقت نفسه، فإن تلك البلدان هي الأكثر تضررا من جراء التدفقات المالية غير المشروعة والترتيبات التعاقدية غير المتوازنة الرامية إلى استغلال ثروتها الطبيعية. وجعلت اللجنة ذلك التحدي على وجه الخصوص أولوية في عام ٢٠١٤. وتوجد ثغرات واضحة في الآليات الدولية الرامية إلى كفالة الدعم الحسن التوقيت والمحدد الأهداف والمستمر للبلدان الخارجة من التراع في مجال تعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك الحد من التدفقات المالية غير المشروعة والتفاوض العادل والمتوازن على عقود الموارد الطبيعية. وستواصل اللجنة دعم الجهود الإقليمية والوطنية التي تهدف إلى حفز زيادة الالتزام الدولي بالتصدي لذلك التحدي. وأود أن أسترعي الانتباه للتقرير المقبل تحت إشراف الفريق الرفيع المستوى برئاسة رئيس جنوب أفريقيا السابق ثابو مبيكي، الذي ستكون له أهمية خاصة في ذلك الصدد.

وأخيرا، تود اللجنة أن تشدد على الأهمية التي يجب أن نواصل إيلاءها لإسهام المرأة في بناء السلام وصونه.

وبينما تتحمل النساء وطأة العواقب المأساوية للصراعات العنيفة، فإنهن أيضا عناصر استراتيجية للتحول والتحرر في مجتمعات ما بعد الصراع. وفي هذا الصدد، ترى اللجنة أن تمكين المرأة يسهم إلى حد كبير في تعزيز التماسك وعدم الإقصاء في حالات ما بعد الصراع.

وقد واصل فهمنا الجماعي لبناء السلام بعد انتهاء الصراع تبلوره على مدى السنوات القليلة الماضية. وربما يميل الكثيرون منا، كدول أعضاء وكيانات تنفيذية، إلى تعريف بناء السلام من منظور بعض المهام الصادر بها تكليف أو الأنشطة البرنامجية، ولكن الخبرة الناجمة عن سنوات من العمل مع بلدان في مراحل مختلفة من نضالها بعد انتهاء الصراع يؤكد خلاف ذلك. والواقع أن بناء السلام هو الإطار السياسي الذي يجب في سياقه النظر إلى الكثير من الولايات والأنشطة وترتيبها ترتيبا متسلسلا وتنفيذها. وهو يرتكز إلى تحقيق توازن دقيق بين النُهج التي تتمحور حول الدولة وتلك التي تركز على البشر لإعادة بناء المؤسسات وتعزيز التماسك الاجتماعي وتجديد الشعور بأن ثمة رؤية شاملة للجميع ومملوكة وطنيا لمستقبل البلد. وكما لاحظ نائب الأمين العام، فإن بناء

السلام في صميم طموحات الأمم المتحدة في البلدان المتضررة من الصراعات. والاستنتاجات الرئيسية لتقرير الأمين العام المعروض علينا اليوم تتيح لنا فرصة فريدة لتجديد التزامنا تجاه الشعوب في البلدان الخارجة من الصراع والتي تكافح في سبيل رسم مسار جديد نحو مستقبل أفضل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير باتريوتا على المعلومات الهامة التي قدمها لنا.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس، أُذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يشير مجلس الأمن إلى قراراته والبيانات الصادرة عن رئيسه بشأن بناء السلام بعد انتهاء التزاع، وبخاصة البيانات S/PRST/2009/23 و S/PRST/2010/20 و S/PRST/2011/2 و S/PRST/2011/4 و S/PRST/2012/29، ويؤكد من جديد الأهمية الحاسمة لبناء السلام بوصفه أساساً لدوام السلام والتنمية في أعقاب التزاعات.

”ويحيط مجلس الأمن علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام عن بناء السلام في أعقاب انتهاء التزاع (S/2014/694) وما يحتوي عليه من أدلة خاصة بكل بلد على الآثار المحدثة ومن دروس مستخلصة.

”ويسلِّم مجلس الأمن بأن بناء السلام عنصر هام في ما تبذله الأمم المتحدة من جهود في البلدان الخارجة من التزاع؛ ويؤكد من جديد أن دوام السلم والأمن المستدامين يستلزم اتباع نهج منهجي متكامل يقوم على الاتساق بين النهج السياسية والأمنية والتنموية الضرورية لزيادة احترام حقوق الإنسان بشكل فعال، والنهوض بالمساواة بين الجنسين، وتعزيز سيادة القانون، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلدان الخارجة من التزاع، والاعتراف بالاحتياجات والحالة الخاصة للبلدان المعنية.

”ويؤكد مجلس الأمن أن المسؤولية عن نجاح بناء السلام تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات الوطنية والجهات الفاعلة المحلية المعنية، بما فيها المجتمع المدني، في البلدان الخارجة من التزاع.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية مبدأ الشمول في النهوض بالعمليات والأهداف الوطنية لبناء السلام بهدف ضمان تلبية احتياجات جميع شرائح المجتمع.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن تولي السلطات الوطنية زمام الأمور والقيادة عنصر أساسي لإحلال سلام مستدام، ويؤكد مجدداً أيضاً أن السلطات الوطنية مسؤولة في المقام الأول عن تحديد أولوياتها واستراتيجياتها لبناء السلام بعد انتهاء التزاع.

”ويشدد مجلس الأمن على أن بناء السلام، بوجه خاص، وبناء المؤسسات وبسط سلطة الدولة واستئناف الإدارة العمومية أداء وظائفها الأساسية أمورٌ تتطلب الاهتمام الدولي والوطني المستمر، والدعم المالي والتقني من أجل بناء السلام وصونه بفعالية في البلدان الخارجة من التزاع. ويقر مجلس الأمن بأن الثغرات في توفير الدعم المالي السريع والمستدام لا تزال تعيق جهود بناء السلام. ويرحب مجلس الأمن بالدور الذي يقوم به صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام في سد هذه الثغرات ويحث الدول الأعضاء على المساهمة في الصندوق والصناديق الاستئمانية المعنية المتعددة الجهات المانحة الأخرى التي تدعم البلدان الخارجة من التزاع، وذلك من أجل تجديد مواردها.

”ويسلِّم مجلس الأمن بما حققته الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل في الآونة الأخيرة من نجاح في

جهود بناء السلام الجماعية التي بذلاها، ويسلِّم أيضاً بالانتكاسات والتحديات التي واجهتها منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس والمجتمع الدولي ككل، في منع أو تقليص مخاطر الانزلاق مجدداً إلى دائرة النزاع. ويعرب مجلس الأمن عن تصميمه على مواصلة مراعاة الأسباب الكامنة وراء الانزلاق مجدداً إلى دائرة النزاع.

"ويتطلع مجلس الأمن إلى نتائج عملية استعراض هيكل بناء السلام التي ستجرى عام ٢٠١٥ والنظر في توصياتها من أجل تحسين قدرة منظومة الأمم المتحدة في مجال بناء السلام، بأمور من جملتها تعزيز أداء وتأثير هيكل بناء السلام بغية تحقيق كامل إمكاناته بما يتماشى مع الاختصاصات المتفق عليها.

"ويؤكد مجلس الأمن على ضرورة إجراء عملية استعراض هيكل بناء السلام بالاقتران والتفاعل مع عملية استعراض عمليات حفظ السلام المقبلة التي سيقوم بها الأمين العام.

"ويقر مجلس الأمن بالحاجة المستمرة إلى زيادة مشاركة المرأة والنظر في القضايا الجنسانية في جميع المناقشات ذات الصلة بمنع نشوب النزاعات المسلحة وتسويتها، وصون السلم والأمن، وبناء السلام بعد انتهاء النزاع.

"ويذكِّر مجلس الأمن بقراره ١٦٤٥ (٢٠٠٥) ويسلِّم بالدور الهام الذي تؤديه لجنة بناء السلام في هيكل بناء السلام ويؤكد استعداده لتعزيز الروابط مع لجنة بناء السلام بسبل منها زيادة الاستفادة من دورها الاستشاري. ويهيب المجلس باللجنة إلى بذل المزيد من الجهود في سبيل تعزيز تحسين الاتساق والمواءمة بين سياسات شركائه لجعلها تتمحور حول استراتيجيات وأولويات بناء السلام الوطنية، وضمان الدعم الإقليمي والدولي والاستجابة الفعالة من خلال المشاركة وإقامة شراكات مع المؤسسات المالية الدولية والدول المجاورة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ويشدد مجلس الأمن على أهمية الجانب الإقليمي لبناء السلام والحاجة إلى العمل والتعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية في القضايا المتصلة بالسياسات العامة والقضايا الخاصة بكل بلد في المشورة التي تسديها لجنة بناء السلام.

"ويشير مجلس الأمن إلى أن الدور الاستشاري الذي تؤديه لجنة بناء السلام لدى المجلس هو موضع تقدير، خاصة في ضوء مساهمته في تنفيذ ولايات المجلس على أرض الواقع في البلدان المدرجة في جدول أعماله.

"ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم إحاطة إلى المجلس بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وأن يقدم إلى المجلس في موعد أقصاه كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ تقريراً عن الجهود الأخرى التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال بناء السلام في أعقاب النزاع، بما في ذلك التقدم نحو زيادة مشاركة المرأة في جهود بناء السلام، آخذاً بعين الاعتبار وجهات نظر لجنة بناء السلام".

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2015/2.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية شيلي.

في البداية، أشكر نائب الأمين العام، السيد يان إلياسون – وهو صديق جليل لي منذ فترة طويلة، منذ إنشاء لجنة بناء السلام – على عرضه لتقرير الأمين العام عن بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع (S/2014/694). كما أشكر الممثل الدائم للبرازيل، السفير أنطونيو باتريوتا، بصفته رئيس لجنة بناء السلام، والذي قاد العملية التحضيرية لاستعراض هيكل بناء السلام والذي سيتم القيام به في هذا العام.

عندما قُدم التقرير الأول (S/2009/304) في عام ٢٠٠٩، وكما أشار إلى ذلك السفير باتريوتا بحق، فقد كنت آنذاك رئيسا للجنة بناء السلام، وتعلمنا منذ إنشاء اللجنة في عام ٢٠٠٥، كما يتبين من التقارير، إدارة الصراعات بشكل أفضل وحققنا تقدما فيما يخص وضع معايير وإرساء ترتيبات لجعل عمل منظومة الأمم المتحدة أكثر كفاءة. وتظهر حالات مثل حالة سيراليون، التي تصنف كبلد خارج من الصراع، أنه يمكن إرساء أسس السلام والتنمية الدائمين من خلال العمل المنسق للأطراف الفاعلة على المستويات الوطنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، بدعم من منظومة الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية.

ورغم تلك الجهود، فإن الصراعات، التي تندلع أحيانا بوتيرة وشدة تبعثان على القلق، مع تنوع أطرافها، لأن أسباها – والتي تتمثل بوجه خاص في رأينا في الإقصاء وعدم المساواة – لا تستمر فحسب بل قد تتصاعد في العديد من المجتمعات المحلية. وبالتالي فإن دور لجنة بناء السلام مهم اليوم مثلما كان قبل عقد من الزمان. وتتمثل المهمة الأساسية للجنة في ضمان توصل البلدان التي تمزقها الصراعات إلى سلام دائم، وألا تسقط مرة أخرى في دوامة العنف والمواجهات. وإننا نقدر عملها المنجز، ونقر بطابعها السياسي، الذي يتطلب قيادة ودعما متعدد الجوانب من جانب المجتمع الدولي وبيئة إقليمية مواتية.

إن الملكية الوطنية، في اعتقادنا، أمر حاسم لقبول وجدوى عمليات ما بعد الصراع ولالتزام الأطراف الفاعلة على الصعيد الوطني بنتائجها الناجحة في المدى الطويل. وتتطلب تلك المهمة دعما ماليا وتقنيا وسياسيا مستداما. وينبغي تعزيز التزام البنك الدولي والمؤسسات المالية الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى وتنسيقه، وكذلك الإجراءات التي تتخذها الدول المشاركة. وينبغي النظر إلى هذا الدعم ليس باعتباره مكملا للاقتصاد الوطني، بل كإسهام في عملية بناء السلام. ووفقا لذلك، يسهم بلدي، شيلي، سنويا في صندوق بناء السلام، وساهمنا خلال عام ٢٠١٤ بمبلغ متواضع قدره ٣٠٠ ٠٠٠ دولار لمكافحة فيروس إيبولا، وهو وباء يؤثر على بلدان خارجة من الصراع تمر بمرحلة انتقال سياسي.

ومن الجدير بالذكر أن التقرير يعترف بالدور الأساسي الذي تقوم به المرأة في عمليات بناء السلام، خاصة وأن الفتيات والنساء هن اللائي يتضررن في المقام الأول من التراعات المسلحة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكن قادرات على المشاركة على قدم المساواة في جميع المسائل المتعلقة بتلك العمليات. وقد تحققت بعض النتائج الإيجابية للغاية، ويمكن القيام بأكثر من ذلك، إذا جرى تخصيص حصة أكبر من موارد الصندوق لمشاريع تهدف إلى تعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نعتقد أن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، الذي سيجري خلال هذا العام، سيتيح فرصة للاستفادة من الخبرات المكتسبة وتحسين قدرة منظومة الأمم المتحدة إلى حد كبير على دعم تلك العمليات وإحراز تقدم في منع نشوب الصراعات. ونحن مقتنعون بالحاجة إلى التآزر بين ذلك الاستعراض واستعراضات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة، التي سيقوم بها الأمين العام؛ والتقييم الرفيع المستوى الذي سيجريه المجلس خلال عام ٢٠١٥ للتقدم المحرز فيما يخص تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ والدراسة العالمية المتعلقة بتنفيذ القرار المذكور.

وتبين التجربة أنه من الأهمية بمكان تعزيز عمليات بناء المؤسسات على أساس نُظم سياسية تتمتع بشرعية مدنية، مع إعطاء الأولوية للمهام الأساسية للإدارة العامة. ويمكن لإنشاء مؤسسات للحفاظ على الأمن وسيادة القانون، والتي تتمثل مهمتها في حماية المجتمع المدني، أن يعزز تنفيذ اتفاقات السلام وعمليات المصالحة الوطنية وعقد انتخابات شفافة وقابلة

للتحقق منها. وفي هذا السياق، تشكل مبادرة الأمين العام ''الحقوق أولا'' أداة هامة لتقييم الطريقة التي تحمي من خلالها عمليات بناء السلام المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، وتتقيد بها.

إن تحديد العوامل التي أدت إلى اندلاع المواجهات أمر ضروري لبناء السلام. ومن الضروري فهم ما حدث ولماذا حدث من أجل استعادة النظام المؤسسي، الذي تضفي الشرعية عليه الاتفاقات السياسية الشاملة، وضمان استمراريته. وبدون مثل هذا التحليل، من الصعب توقع اندلاع صراع أو وضع وتنفيذ إجراءات طويلة ومتوسطة الأجل، بعد بدء الصراع، تعالج أسبابه الجذرية وتضمن عدم تكراره. ويشكل الإقصاء بجميع أشكاله والفقر والتهميش وانعدام فرص التعليم أرضا خصبة لتفشي أعمال العنف. وإذا اعترفت إجراءات بناء السلام بذلك الواقع واتُخذت في هذا السياق الأوسع، ستحقق الجهود التي تبذلها الدول ومنظومة الأمم المتحدة أهدافها المتعلقة بإحلال السلام وتحقيق التنمية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن للأعضاء الآخرين في مجلس الأمن.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب الأمين العام إلياسون والسفير باتريوتا على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره عن التقدم المحرز فيما يخص جهود الأمم المتحدة المبذولة في مجال بناء السلام في أعقاب انتهاء التراع (S/2014/694). ويشير التقرير إلى أنه في حين تم إحراز تقدم في جهود بناء السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، إلا أنه لا تزال ثمة تحديات. وأود أن أتطرق بإيجاز إلى ثلاثة جوانب من التقرير: مشاركة المرأة في بناء السلام والحاجة إلى اتباع نهج متكامل لبناء السلام بين كيانات الأمم المتحدة واستخلاص دروس بشأن الممارسات الجيدة في مجال بناء السلام.

وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في بناء السلام، تتفق نيجيريا مع وجهة نظر الأمين العام في أن تعزيز السياسة الشاملة للجميع يتطلب إيلاء الاهتمام لشواغل المرأة في جميع مراحل صنع السلام وبناء السلام. ونرحب بالأولوية التي يوليها الأمين العام للنهوض بمشاركة المرأة في العمليات السياسية والإنمائية بعد انتهاء الصراع. ومن المهم على مدى السنوات الخمس الماضية تعيين الأمين العام للمزيد من النساء في مناصب وسيطات ومبعوثات. ونظرا لتأثر النساء بشكل غير متناسب بالصراعات، من المناسب مشاركة الوسيطات، اللائي يمكنهن التواصل معهن بشكل أفضل، في البحث عن السلام. ويمثل دعم الأمم المتحدة المتزايد لمنظمات المجتمع المدني النسائية المنخرطة في المشاركة السياسية في مرحلة ما بعد الصراع والتقدم المُحرز في تمويل البرامج المراعية للمنظور الجنساني في مجال بناء السلام مؤشرين رئيسيين على جهود الأمم المتحدة المبذولة في مجال تعزيز مشاركة المرأة في بناء السلام. ونشيد باستخدام مؤشر للمساواة بين الجنسين فيما يتعلق بتخصيص الأموال لتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. ونشجع صندوق بناء السلام على تكثيف جهوده في سبيل تحقيق هدف تخصيص نسبة ١٥ بالمائة من التمويل للمشاريع التي يتمثل هدفها الرئيسي في تعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

إن نيجيريا تقر بصعوبة اعتماد نهج متكامل لبناء السلام بين كيانات الأمم المتحدة التي لديها ولايات مختلفة. وبالتالي، فإننا نرى فائدة في وجود مجموعة واحدة من الأهداف ورؤية واحدة لتوجيه الأطراف الفاعلة في الميدان صوب توطيد السلام. ويستدعي ذلك توثيق التنسيق والتكامل بين الممثلين والمبعوثين والمستشارين الخاصين للأمين العام من جهة، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية من جهة أخرى. وتشيد نيجيريا بصندوق بناء السلام على الجهود التي يبذلها لتعزيز هذا النهج المتكامل.

وفيما يتعلق باستخلاص الدروس من الممارسات الجيدة في مجال بناء السلام، نلاحظ وجود تحديات في الحصول على

معلومات شاملة بخصوص أثر البرامج. ويجعل ذلك بدوره من الصعب قياس أثر بناء السلام. وتعتقد نيجيريا أنه من المهم، بل من المهم للغاية، بالنسبة للأمم المتحدة أن تكون قادرة على تقييم تأثير بناء السلام من أجل تحديد الثغرات التي يتعين سدها. ولذلك، فإننا نشجع المنظمة على اتخاذ التدابير التي من شأنها المساعدة في تحسين قدرتها على تقييم أثر برامج بناء السلام.

وتعترف نيجيريا بأهمية الإصلاحات الجارية التي تقوم بها لجنة بناء السلام. ومن شأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام في عام ٢٠١٥ أن يساعدنا على تحديد مجالات التقدم والثغرات في المساعدات الدولية المقدمة للبلدان الخارجة من الصراعات. وترحب نيجيريا بتركيز اللجنة على تحقيق المزيد من التماسك الإقليمي باعتباره عاملا حاسما في مساعدة البلدان على استدامة السلام وتجنب العودة إلى الصراع. ونتفق مع وجهة نظر اللجنة بشأن أهمية البعد الإقليمي لعمليات بناء السلام. ويتطلب ذلك توثيق الانخراط والتعاون مع الأطراف الفاعلة الإقليمية. ونعتقد أن هذا البعد الإقليمي يستحق الاهتمام في عملية الاستعراض التي ستجري خلال عام ٢٠١٥.

وأخيرا، تود نيجيريا إعادة تأكيد دعمها القوي للجنة بناء السلام. ويظل دور اللجنة في هيكل بناء السلام أمرا حاسما.

وجهودها في تحقيق السلام والتنمية الشاملة في أعقاب النزاع بدأت تؤتي ثمارها. وندعو الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين إلى تعزيز مشاركتهم مع اللجنة بغية تحسين قدرتها على بناء السلام وتعزيز التنمية في البلدان الخارجة من النزاع.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر نائب الأمين العام، يان إلياسون، على إحاطته الإعلامية، فضلا عن السفير باتريوتا، رئيس لجنة بناء السلام. كما أود أن أشكر الرئاسة الشيلية لمجلس الأمن على مبادرتها بعقد هذه المناقشة الهامة والمحمودة بشأن مسألة معقدة لم نجد لها حلا مرضيا على الرغم مما بذلناه من جهود جماعية منذ عام ٢٠٠٥.

بعد عشرة أعوام على إنشاء هيكل بناء السلام، تحقق تقدم واضح، من ناحية، صوب تحسين فهم التحديات المحددة التي تواجهها البلدان الخارجة من النزاع، ومن ناحية أخرى، صوب تحسين تنسيق مختلف الجهود الدولية، لا سيما جهود كيانات الأمم المتحدة في البلدان المعنية. وتقرير الأمين عن بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع (S/2014/694)، الذي يشكل أساس مناقشتنا، يشير إلى العديد من الأمثلة التي حَسنَ فيها الحالات فعلا هيكل بناء السلام.

لكن ما زال من الممكن إحراز التقدم في جهودنا الجماعية. والقدرات على حشد الموارد الطويلة الأجل والتنسيق بين مختلف المانحين دعما لاستراتيجيات يتم وضعها بالشراكة مع الدول المضيفة، ما زالت تحديا لم نجد له بعد حلا مرضيا. وفي حالة البلدان الخارجة من النزاع التي تسقط القهقرى في حالات خطيرة، فإننا نعتبر تلك الحالات أوجها من أوجه الفشل التي تشكل تحديات تحفزنا على تحسين أدائنا.

وفي هذا الصدد، فإن فرنسا تؤيد استعراض هيكل بناء السلام المزمع إجراؤه في عام ٢٠١٥. وسيُجرى الاستعراض اقترانا بالاستعراض الاستراتيجي لعمليات حفظ السلام. وإجراء هذين الحدثين على نحو متزامن أمر مستصوب تماما. ومجمل القول، فإن جميع طرائق تدخل الأمم المتحدة في البلدان التي تواجه الأزمات أو الخارجة من الأزمات، وبمساعدة هذين الاستعراضين، سيتم النظر فيها بصورة متأنية خلال جميع مراحل دورة النزاع، كما ذكر للتو نائب الأمين العام – من منع نشوب النزاعات إلى تحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع، مرورا بمرحلتي حفظ السلام وإدارة عملية الانتقال. وهذه الممارسات المفيدة تستحق الثناء.

وفي هذا السياق، أود أن أوجه الانتباه بصورة خاصة إلى ثلاث أفكار حاسمة.

أولا، للقيام باستجابة مناسبة، لا بد من التواجد على نحو ثابت في الميدان والدراية بالحالات المحلية. ونرى أنه من الإيجابي أن طريقة استعراض بناء السلام تستخدم دراسات حالات بلدان محددة. وبالمثل، تعتقد فرنسا أن العمل الحقيقي يمكن إنجازه في التشكيلات القطرية للجنة بناء السلام، بفضل الالتزام الحازم للسفراء في التشكيلات التي يترأسونها وفي الاجتماعات العملية بشأن المسائل الملموسة والمحددة التي ستمكن من القيام بمتابعة المشاريع. وعلى الرغم مما للاعتبارات التنظيمية من أهمية، فإنها يجب ألا تلهينا عن صلب المسألة، وهو العمل الذي ينبغي القيام به بشأن البلدان المدرجة على جدول الأعمال.

وتتعلق الفكرة الثانية بمسألة الربط بين مختلف البعثات وكيفية تسلسلها. وتقع هذه المسألة في قلب الاستعراضين الجاريين. وهذه مسألة حاسمة. وتود فرنسا أن تشكر اليابان على تقريرها عن الدروس المستفادة من عمليات الانتقال بين البعثات. وأفكارنا وجهودنا في هذا المجال ينبغي مواصلتها. وهذا التفكير بشأن تسلسل الإجراءات الدولية وتحديد أولوياتها لا ينطبق على تعاقب مختلف البعثات، بل أيضا داخل البعثات أثناء تنفيذ ولاياتها. وهذا ما قامت به فرنسا مع شركائها في إطار النهج التدريجي المأذون به لولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

والمسألة الثالثة والأخيرة هي مسألة الاتساق بين الإجراءات الدولية وضرورة كفالة الالتزام الطويل الأجل دعما للعمليات الوطنية. ويشكل التعمير المؤسسي، واستعادة هياكل الدولة التي تباشر أعمالها في جميع أرجاء الإقليم، والمصالحة الوطنية، والعدالة الانتقالية، والانتعاش والتنمية الاقتصاديين، تحديات تستغرق معالجتها عدة أعوام أو حتى عقود. وإدارة حالات الطوارىء هاته شيء، لكن مواجهة هذه التحديات الطويلة الأجل شيء آخر، وتقدمنا في هذه المجالات تقدم كبير. وفي هذا الصدد، تشكل مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية

في بناء السلام تحديا كبيرا.

وفي الختام، تؤيد فرنسا تأييدا كاملا التعليقات التي أدلى بها في وقت سابق السفير باتريوتا دفاعا عن أدوار النساء باعتبارهن عناصر لاستقرار المجتمعات وتماسكها، وهو ما ينبغي أن يكون ركنا أساسيا في النقاش الجاري.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بكم، سيدي، في رئاسة مجلس الأمن ونشكر وفد شيلي على تنظيم هذه الجلسة بشأن موضوع بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع. كما نود أن نشكر نائب الأمين العام على إحاطته الإعلامية وسفير البرازيل باتريوتا على قيادته الفعالة للجنة بناء السلام في عام ٢٠١٤.

الأهداف الرئيسية للدول الغارقة في مرحلة اشتداد العنف هي تعزيز المصالحة الوطنية واستعادة الأحوال المعيشية الآمنة والمواتية لجميع سكان البلد. وهذا أمر لا مناص منه إطلاقا لتفادي السقوط القهقرى في النزاع المسلح. ولذلك الأمر أهمية خاصة إذ أن هذه البلدان غالبا ما تكون لديها موارد بشرية ومؤسسية محدودة لمعالجة كامل نطاق مجموعة المشاكل في مجالات الأمن، والقانون والنظام، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وغيرها من المسائل الملحة الأخرى. وفي الوقت ذاته، نرى أنه من غير المُجدي المبالغة، في سياق الانتعاش، في التأكيد على المسائل الجنسانية ومسائل حقوق الإنسان التي ليس لها أي أثر على الأسباب الجذرية لحالة الأزمة.

وبالنظر إلى نطاق مهام حفظ السلام، من الأهمية بمكان أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة في بناء القدرات الوطنية

للدول الخارجة من النزاعات. وعلاوة على ذلك، لئن كان من الحاسم ومن الأساسي في كثير من الأحيان توفير مساعدة خارجية لبناء السلام، فإن من الضروري التشبث بمبادىء أساسية من قبيل موافقة الدول المتلقية واحترام السيادة الوطنية والاستقلال السياسي. ويجب على الحكومات أن تحدد أولوياتها عندما تقوم بالإصلاح، وأن تنسقها وتتحمل المسؤولية الرئيسية عن النتائج.

وكما تثبت التجربة، لتحقيق النتائج الطويلة الأجل واستدامتها حقا، يجب علينا أن نأخذ في الحسبان السياق القطري المحدد والأسباب الجذرية لظهور حالة من حالات الأزمة، وإلا فإن السقوط القهقرى في النزاع لا يمكن تفاديه عمليا، مثلما شهدنا مثلا، في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. ولا يخفى على أحد أن الأولويات في تلك الحالات فُرضت من الخارج فيما يتعلق بأنشطة الكيانات المعنية، بمبررات غير كافية. وكان هناك استخدام واسع وغير منطقي لأموال وموارد محدودة، فضلا عن التعدي على اختصاص أطراف فاعلة أخرى.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور خاص في تنسيق الجهود الدولية في الانتعاش بعد انتهاء النزاع. لكن وحتى الآن، كما يشير تقرير الأمين العام (S/2014/694) على نحو مستصوب، فإن أنشطة كامل فريق بُناة السلام – بما في ذلك الأمانة العامة، والدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية – مُفككون. وهناك توزيع غير فعال للعمل، وهناك ثغرات في آليات التمويل. كما أن العديد من المسائل المتعلقة بحفظ السلام في وقت مبكر مدرجة حاليا في ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولدى قيام حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة بمهمتهم الرئيسية المتمثلة في تيسير عمليات السلام، يضطلعون أيضا بدور حاسم في تهيئة الظروف المواتية لتقديم المساعدة في مجال بناء السلام على نطاق أوسع. بيد أن بناء السلام مسار طويل يتجاوز نطاق عملية من عمليات حفظ السلام المحددة زمنيا.

ونعتبر صندوق بناء السلام آلية هامة للتمويل في حالات الطوارىء تسهم في مشاركة الآليات الطويلة الأجل في المساعدة على تحقيق الانتعاش والتنمية.

ويؤيد بلدي موقفه من خلال التبرع بمبلغ مليوني دولارسنويا لميزانية الصندوق.

وتحلّ على منظمتنا العالمية ذكرى سنوية بالغة الأهمية. فقد تم الشروع في عدد جم من عمليات الاستعراض بهدف إجراء دراسة موضوعية لمختلًف مجالات نشاط الأمم المتحدة، وبناء السلام ليس استثناءً. ونعتقد أن الاستعراض القادم لهيكلية الأمم المتحدة لبناء السلام، كما وافقت عليه الدول الأعضاء، سيركز على تأكيد أن اللجنة، بما تتميز به من طابع حكومي دولي، هي عنصره الرئيسي، وعلى اقتراح توصيات ملموسة وقابلة للتحقيق بشأن تحسين تلك الهيكلية مع المراعاة الدقيقة لاختصاصات الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، كما وردت في الميثاق.

السيد سواريث مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية أن ترى بلدا شقيقا من أمريكا اللاتينية يترأس مجلس الأمن.

يمثل بناء السلام في البلدان الخارجة من الصراعات المسلحة أحد المهام الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة، وهو يستحق اهتمامنا الكامل. وتود فنزويلا أن تشكر السفير أنطونيو باتريوتا على إحاطته الإعلامية، ونحن نقر بالعمل المهم الذي تقوم به لجنة بناء السلام. كما نود أن نغتنم هذه الفرصة لشكر نائب الأمين العام يان إلياسون على بيانه.

تدرك فنزويلا جهود بناء السلام التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك النجاح الذي تحقق مؤخرا في بلدان مثل

سيراليون. وفي نفس الوقت، مع ذلك، نحن ندرك التحديات والنكسات الحالية في بلدان أخرى، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى، الأمر الذي يذكرنا بأن التعاملَ مع الأسباب الكامنة وراء نشوء النزاعات وانتكاسَ البلدان إليها لا يزالان يشكلان تحديا كبيرا أمام منظومة. ويؤيد بلدي القرار القاضي بتقييم أداء هيكلية الأمم المتحدة لبناء السلام. وفي ذلك الصدد، نؤكد مجددا أهمية المراعاة الدائمة لمركزية مبدأي السيادة الوطنية وتقرير المصير. نحن ندرك أيضا الحاجة إلى تحسين مشاركة المرأة في أنشطة بناء السلام ومراعاة قدرتها على الإسهام، من بين أمور أخرى، في توسيع نطاق فرص دعم المرأة وإمكانية وصولها على الصعيد المحلي، وفي تيسير تقديم الشكاوى، وتعزيز تمكين المرأة في المناطق المتأثرة.

تسهم فنزويلا بصورة كبيرة في جهود بناء السلام في هايتي منذ الزلزال الذي دمر الدولة الشقيقة في عام ٢٠١٠. فبالإضافة إلى الإعفاء من الديون التي تبلغ قيمتها أكثر من ٣٩٥ مليون دولار، ساهمنا بمعونة إلى هايتي بلغت قيمتها ما يزيد على ٣ مليارات دولار في الفترة من ٢٠١٠ و ٢٠١٤، وفي الوقت نفسه احترمنا دائما دور هايتي الرئيسي في بناء السلام وسلطة الحكومة الهايتية الأساسية في تحديد مقاصد عملية بناء السلام وأهدافها. وتركزت جهودنا على تعزيز القدرة المؤسسية للدولة في مجالات التنمية، وشمول الجميع وحقوق الإنسان.

ويمكن لبناء السلام أن ينجح عندما تتم معالجة الأسباب الكامنة وراء الصراعات على نحو سليم. إن تحقيق التنمية المستدامة ووضع حد لكل نوع من الإقصاء والتمييز هما شرطان أساسيان لإقامة مجتمع سلمي ومزدهر.

وتتطلع جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى التقرير عن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، ونحن على ثقة بأن العملية ستوّلد مبادرات ملموسة تهدف إلى التعامل مع أسباب نشوء النزاعات وانتكاس البلدان إليها، بما في ذلك الفقر وعدم المساواة، وتركة الاستعمار والتدخل الأجنبي، والاعتماد الاقتصادي، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وتباينات القوة التي تحكم المفاوضات بشأن العقد لاستخراج هذه الموارد.

وفي الختام، سيدي الرئيس، تود فنزويلا أن تغتنم هذه الفرصة للتأكيد على دعمها الكامل لكم خلال فترة رئاستكم، وأن تتمنى لكم كل النجاح.

السيدة قعوار (الأردن): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر لكل من نائب الأمين العام السيد إلياسون، والممثل الدائم للبرازيل ورئيس لجنة بناء السلام، السيد باتريوتا على إحاطتيهما الإعلاميتين الوافيتين. وأرحب بوزير الخارجية شيلي، وأشكره على رئاسته لهذه الجلسة الهامة بشأن بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع.

يكتسي هذا العام أهمية خاصة بالنسبة لدور الأمم المتحدة في حفظ السلام وبناء السلام نظرا للاستعراضين الشاملين اللذين ستجريهما الأمم المتحدة بشأن عمليات حفظ السلام ومنظومة بناء السلام. وهذا يدعونا للتأكيد على الدور المتكامل لكليهما، إذ إن العمليتين متلازمتان في الجهود الرامية إلى إنهاء العنف وتهيئة الدول الخارجة من النزاع للتقدم في مسار السلام الدائم. وتتطلب عملية بناء السلام جهودا متكاملةً تشمل الدعم الإقليمي والدولي من جانب، وتعاون والتزام حكومات وأجهزة الدول الخارجة من النزاع من جانب آخر. ليس فقط لتسهيل إنجاز هذه المرحلة، بل لكون هذه الدول تُعد شريكا رئيسيا ومسؤولا في بناء السلام. وهذا الدور قد يشمل قيام هذه الدول بتوفير الأدوات والموارد اللازمة وفقا لمقدراتها، وذلك لمساعدة عناصر الأمم المتحدة على القيام بمهامها وإنجاز البرامج المخطط لها بكل كفاءة.

وما يميّز مرحلة بناء السلام، ويمكن أن نطلق عليها مرحلة التأسيس والبناء، هو أنها لا تأخذ الطابع العسكري كعمليات

حفظ السلام بل تتسم أكثر بالصفة المدنية وبالعدد المحدود للعاملين فيها، الأمر الذي يجعلها أكثر قبولا وانسجاما مع المجتمعات الخارجة من النزاع. وهذا يضفي عليها مهمة أخرى وهي فهم خصائص وطبيعة المجتمعات التي تعمل بها كون مهامها ومجالات عملها المتنوعة تتميز أيضا عن عمليات حفظ السلام، حيث تشمل المشاركة في تعزيز العمليات السياسية الوطنية وبناء المؤسسات الأمنية والقضائية وتنشيط التنمية الاقتصادية وتحسين البنى التحتية وأوضاع حقوق الإنسان، وكذلك تطوير البرامج الخدماتية الكفيلة بالارتقاء بالحالة المعيشية للمجتمعات.

لذا فإنه من الضروري الأخذ بعين الاعتبار مصالح ومشاغل وتطلعات الدول التي تحدث فيها النزاعات بالإضافة إلى محيطها الإقليمي، لا سيما أنه في كثير من الأحيان يشكل التهديد الذي تواجهه بعض الدول تهديدا للدول المجاورة لها أيضا. ومن الضروري أن تراعي عملية الاستعراض الشامل مبدأي المرونة والتكييف نظرا لاختلاف متطلبات الدول واختلاف التهديدات التي تواجهها وتنوع سياساتها، بالإضافة إلى تفاوت سرعة إنجاز هذه المرحلة من دولة لأخرى، فيما يخص تحديدا انتقال المهام للسلطات المحلية.

ويؤكد الأردن دعمه للشروط المرجعية ورؤية الأمم المتحدة لتقوية ورفع مستوى منظومة السلام، وتعزيز دور الكيانات الثلاثة الرئيسية التي تندرج في إطارها؛ وهي لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، التي نثمن جهودها المبذولة في تعزيز استجابة الأمم المتحدة وتقوية دورها في دعم الدول في مرحلة ما بعد النزاع. إن الاستعراض الشامل لمنظومة بناء السلام تعتبر بمثابة التحليل والتقييم الشامل للعمل ودور بناء السلام للمساعده على معالجة الفجوات التي أثرت على عمل الأمم المتحدة مقوضةً استجابتها وانخراطها بشكل فعال في الدول في المرحلة التي تعقب النزاعات.

ولا بد أن نلتفت لما يمكن أن يؤثر على عمل الأمم المتحدة في مرحلة بناء السلام والعراقيل التي قد تواجهها وأبرزها محدودية التمويل للقيام بالمهام اللازمة؛ وغياب الإرادة السياسية والتعاون الجدي والمسؤول من قبل السلطات في الدول الخارجة من النزاع. وهذا ما يؤكد ضرورة وجود الشراكة الإيجابية بين الدول وعناصر الأمم المتحدة؛ هذا بالإضافة إلى الاحتمالية الكبيرة لتأثر بعض الدول التي خرجت للتو من النزاع من الدول المجاورة لها التي لا زالت تسودها التوترات، وهنا نجدد تأكيدنا على أهمية التكامل والتعاون الإقليمي بين الدول.

وعليه، يأمل الأردن أن يقدم هذا الاستعراض خارطة طريق تستشرف طبيعة استجابة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الفعالة للمتطلبات الضرورية لعمليات بناء السلام المستقبلية وأن تتواءم والاحتياجات اللازمة للدول الخارجة من النزاعات والتحديات التي تواجهها. إن إيجاد آليات تمويل مستدامة سواء محلية أو دولية أمرٌ ضروري جدا لضمان استمرارية عملية بناء السلام في الدول. وفي هذا الشأن، ندعو الدول المانحة إلى الاستمرار في توفير التمويل اللازم لبناء السلام بما يشمل وضع الإستراتيجيات المالية اللازمة لإدارة هذه الأموال

وأخيرا، تعتبر مشاركة المرأة في حفظ وبناء السلام هامة وبنّاءة، ويشجع الأردن على مساهمة المرأة في بناء السلام في مجتمعها كونها تشكل جزءا أساسيا فيه. وهناك العديد من الأعمال التي يمكن أن تبدع فيها في هذه المرحلة مما يتطلب تطوير برامج تدعم هذا الدور وتشجع المرأة على المشاركة وتوفر التدريب اللازم لها للقيام بدورها وتحسين أدائها في هذا المجال.

ويرى الأردن أنه من الممكن أن تتضمن رؤية الأمم المتحدة فيما يخص تطوير وتأطير منهجية انخراطها واستجاباتها في مرحلة ما بعد النزاع تشكيل بعثات خبراء في مختلف

التخصصات وفقا لولايات محددة تقررها الأمم المتحدة وذلك لضمان استدامة التعاون والشراكة مع السلطات المحلية والمنظمات الإقليمية والدولية والنهوض بالدول الخارجة من النزاعات وتجنب عودتها للنزاع مجددا.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب بكم في المجلس، سيدي الرئيس، وأهنئ شيلي على توليها رئاسة المجلس. وأشكركم على تنظيم هذه الجلسة بشأن بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع. وأود أيضا أن أشكر نائب الأمين العام، السيد يان إلياسون، والسفير أنطونيو باتريوتا، رئيس لجنة بناء السلام، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن نجاح بناء السلام في دول ما بعد النزاع يتطلب، في جملة أمور، ثلاثة عناصر نراها أساسية. وتلك هي تحديد الأولويات، وتعزيز المؤسسات، والدعم الواسع من المجتمع الدولي.

فيما يتعلق بأولويات بناء السلام، يتعين على البلدان المعنية أن تحدد أولوياتها وفقاً لمبادئ الملكية الوطنية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون إنشاء آليات سياسية مفتوحة جزءاً من أي استراتيجية لبناء السلام. ونحن نرحب بالمثال الذي أرسته تونس، حيث أدت المشاركة الواسعة من جانب الأحزاب السياسية والمجتمع المدني بالعملية السياسية إلى اعتماد دستور جديد وإجراء انتخابات حرة وشفافة. وفضلاً عن ذلك، فإن مشاركة النساء والشباب في العمليتين السياسية والإنمائية أمر بالغ الأهمية للتعافي ما بعد النزاع. وفي هذا الصدد، فإننا نوصي بشدة بتعزيز الاستثمارات في الأنشطة التي تدعم التمكين الاقتصادي للنساء والشباب.

وفيما يتعلق ببناء المؤسسات، نشير إلى أن هذا جهد طويل الأمد ينطوي على مستوى عال من التفاعل على مختلف المستويات. وفي هذا الصدد، نرى أنه ينبغي أن ينصب التركيز على استعادة سلطة الدولة والوظائف الأساسية للحكومة وعلى تقديم الخدمات العامة الأساسية للشعب. ومن هذا المنظور، نشيد بجهود بناء القدرات في جنوب السودان وكوت ديفوار وليبريا وغيرها، فضلاً عن دعم الشركاء. ففي جنوب السودان، أمكن تنفيذ مبادرة بناء قدرات الخدمة المدنية العامة، التي أطلقتها الهيئة الحكومية الدولية للتنمية، بفضل مشاركة الدول المجاورة في تدريب العاملين في مجال الخدمة المدنية.

وفي كوت ديفوار، أدى تبسيط قيد المواليد وإصدار وثائق الهوية إلى تحسن فرص الحصول على الخدمات والمشاركة الانتخابية، وتعزيز التماسك الاجتماعي. ونعتقد أن هذا المثال يستحق أن يتكرر في بلدان أخرى، وخاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي واقع الأمر، ينبغي استعادة ثقة المواطنين في مجال إنفاذ القانون في تلك البلدان، ويجب تعزيز التماسك الاجتماعي من أجل تسريع عودة اللاجئين والنازحين.

وفي ليبريا، تشكل مراكز العدالة والأمن عنصراً بالغ الأهمية في استراتيجية الحكومة لتوسيع نطاق خدمات العدالة والأمن خارج العاصمة. ونرحب بدعم الأمم المتحدة والتمويل الأساسي الذي يقدمه صندوق بناء السلام لتلك المبادرات. أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن استعادة سلطة الدولة من خلال إعادة نشر وظائف الدولة في المناطق التي كانت تسيطر عليها الجماعات المسلحة لا تزال أساسية لاستقرار البلد. وينبغي التأكيد على أن الإدارة السليمة للموارد الطبيعية والشفافية من العوامل الرئيسية لحصر النزاع واستعادة الثقة.

بالنسبة لدعم المجتمع الدولي، نشير إلى أن بناء السلام يعتمد إلى حد كبير على الدعم المتعدد الأوجه، لا سيما الدعم السياسي والمالي والفني. وفي هذا الصدد، ترحب تشاد بدور صندوق بناء السلام في دعم عمليات السلام، والنهوض بالتنفيذ الفوري لاتفاقات السلام، والاستثمار في التعزيز السريع للمؤسسات. لذلك، ندعو المؤسسات المالية الدولية والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف إلى مواصلة دعم تعافي البلدان في

حالات ما بعد التراع. ونأمل أن يتسنى تعبئة الموارد اللازمة من أجل تهيئة الظروف المؤاتية لإحلال السلام الدائم في بلدان ما بعد التراع. وفي نفس الوقت، مازلنا نشعر بالقلق إزاء التحديات الجمة الماثلة، بما في ذلك الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات والاتجار بالأسلحة، والأوبئة، مثل فيروس إيبولا، التي لا يزال لها أثر سلبي للغاية على قدرات المؤسسات في عدد من البلدان، وخاصة في غرب أفريقيا.

ختاماً، نأمل أن يساعدنا اعتماد هيكل بناء السلام الجديد هذا العام على وضع آليات أكثر ملاءمة في هذا المجال من أجل الإسهام بشكل أفضل في انتعاش بلدان ما بعد التراع والحيلولة دون انتكاسها إلى العنف بصورة كارثية.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بكم، سيدي الرئيس، في نيويورك وأشكركم على ترؤس هذه الجلسة. إن حضوركم هنا اليوم يوضح بجلاء الأهمية التي توليها شيلي لهذا الموضوع المهم.

وأود أن أشكر نائب الأمين العام ورئيس لجنة بناء السلام على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأثني على تقرير الأمين العام بشأن بناء السلام في أعقاب انتهاء التراع (S/2014/694)، الذي يقدم عرضاً شاملاً للتقدم المحرز في جهود الأمم المتحدة لبناء السلام في أعقاب التراع، بما في ذلك مشاركة المرأة في جهود بناء السلام.

وما فتئت ماليزيا تعلق أهمية على قدرة لجنة بناء السلام كهيئة استشارية حكومية دولية لتوفير الاستراتيجيات والنهج بشأن بناء السلام داخل منظومة الأمم المتحدة.

ونحن على يقين تام بأن اللجنة تضطلع بدور هام، وخصوصا في توفير منبر مشترك للجهات الفاعلة الدولية العاملة على دعم السلام والتنمية المستدامين في البلدان الخارجة من التراع. وندعم الجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة لحشد جميع الموارد المتاحة ذات الصلة، بهدف مساعدة البلدان في جهود بناء السلام والإنعاش والتعمير وتحقيق التنمية المستدامة عقب انتهاء التراع.

يود وفد بلدي أيضا أن يشدد على ثلاثة اتجاهات رئيسية ذات أولوية لمشاركة منظومة الأمم المتحدة في مجال بناء السلام، على النحو الذي أبرزه الأمين العام: شمول الجميع، وبناء المؤسسات ومواصلة الدعم الدولي، والمساءلة المتبادلة. ونرى أن هذه الأولويات مترابطة مع بعضها بعضا، وتشكّل المبادئ الأساسية لمساعدة البلدان الخارجة من التراع.

وتشعر ماليزيا بالارتياح إلى التقدم المحرز في عدد من البلدان في توطيد السلام في أعقاب التراع على الرغم من التحديات البعيدة المدى. غير أن من المحزن والمؤسف أننا لا نزال نشهد العديد من حالات الانتكاس إلى التراع على امتداد مناطق شتى اليوم. وعلى أساس تطورات من هذا القبيل، فإننا نرى أنه لا يزال هناك مجال لمزيد من التحسين في جهود الأمم المتحدة لبناء السلام. ونشاطر الأمين العام تماما رأيه القائل بضرورة أن تعمل الأمم المتحدة بطريقة أكثر تكاملا وتماسكا في مساعدة البلدان الخارجة من التراع. وتود ماليزيا الإدلاء بالتعليقات التالية في هذا الصدد.

ما تزال ماليزيا ترى أن مجلس الأمن قد استفاد من زيادة تفاعله مع لجنة بناء السلام، وخاصة في ضوء الروابط القائمة بين حفظ السلام وبناء السلام. وفي رأينا أن التكامل والاتساق في جهود حفظ السلام وبناء السلام لا يزالان يكتسيان أهمية حاسمة لتحقيق السلام والأمن الدائمين، إلى جانب الحيلولة دون الانتكاس إلى التراع. وقد أبرز القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣) هذا الترابط الهام في سياق بعثات حفظ السلام المتعددة الأبعاد وأعاد التأكيد عليه، وأعرب عن استعداد المجلس المستمر للاستفادة من الدعوة وتعبئة الموارد والأدوار الاستشارية للجنة بناء السلام في أنشطة بناء السلام.

وما برحت ماليزيا تدعو باستمرار إلى تعميق العلاقة بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن. ونظرا إلى تكوينها الفريد، فإن لجنة بناء السلام في وضع يمكّنها من تقديم المشورة إلى مجلس الأمن بشأن العديد من المسائل، وخاصة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك الأسباب الاجتماعية والاقتصادية، وخطر الانتكاس إلى النزاع. وترى ماليزيا جدوى التفاعل الرسمي وغير الرسمي بين الهيئتين على نحو أكثر تواترا. وفي رأينا أنه ينبغي أن يأخذ المجلس بالمشورة والتقييمات التي يقدمها رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة بصورة مجدية. وفي هذا الصدد، تعيد ماليزيا تأكيد موقفها المتمثل في أنه ينبغي أن يكون هناك مزيد من التواصل والتفاعل بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن، بغية زيادة تعزيز العمل على وضع سياسات عملية لبناء السلام.

ويكرر وفد بلدي التأكيد على وجوب بناء الجهود الرامية إلى دعم البلدان الخارجة من النزاع على مبدأ الملكية الوطنية. وعن طريق الملكية الوطنية، فإن من شأن أي سياسات للإعمار بعد انتهاء النزاع وبناء المؤسسات ووضع برامج التنمية الاقتصادية، أن تشمل احتياجات أصحاب المصلحة المحليين، فضلا عن كفالة الشرعية وشمول الجميع.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي زيادة تعميم دور المرأة في منع نشوب النزاعات. وترى ماليزيا أن إشراكَ المرأة في بناء السلام بعد انتهاء النزاع، وعمليات التسوية وصنع القرار أمر هام لكفالة الانتعاش المستدام وتوطيد السلام في الأجل الطويل. وفي هذا الصدد، فإن من الضروري بذل مزيد من الجهود للمضي قدما بخطة عمل الأمين العام المؤلفة من سبع نقاط بشأن عمليات حفظ السلام المراعية للاعتبارات الجنسانية، وخاصة القدرات المدنية التي تأخذ في الحسبان الاعتبارات الجنسانية، وتمثيل المرأة في الحوكمة عقب انتهاء النزاع وتسويته. ونرحب بوجود جهات فاعلة أخرى في ميدان بناء السلام، من قبيل البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. وينبغي مواصلة الجهود التي تبذلها اللجنة بهدف تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية على أساس التكامل بين أدوارها في دعم الاستراتيجيات الوطنية لبناء السلام.

وترى ماليزيا أن المشاركة والالتزام الإقليميين ضروريان لتحقيق السلام الوطيد المستدام. وهناك ضرورة إلى ضمان إدماج منظورات ومصالح وشواغل الأطراف الإقليمية الفاعلة والبلدان المجاورة في استراتيجية سياسية على نطاق أوسع في دعم البلدان الخارجة من النزاع.

وفيما يتعلق بحالة تفشي فيروس إيبولا، فقد اضطلعت لجنة بناء السلام بدور رئيسي في استمرار تركيز اهتمام المجتمع الدولي على أزمة فيروس إيبولا، وفي تنسيق الجهود بين جميع الشركاء، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وترحب ماليزيا بالجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام في مجال تعبئة الموارد. ونرى أنه ينبغي ألا تقتصر تعبئة الموارد على جمع التبرعات فحسب، بل ينبغي توسيع نطاقها وضمان مشاركة الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، التقليدية منها والحديثة، في دعم عمليات بناء السلام في البلدان المعنية. وترى ماليزيا أنه ينبغي أيضا بذل الجهود من أجل تطوير قدرة تلك البلدان على توليد الإيرادات. ونرى أن ذلك سيكون خطوة هامة في تعزيز الحوكمة في تلك البلدان والحيلولة دون انتكاسها إلى النزاع. ويقتضي ذلك أيضا زيادة مسؤولية الحكومات وشرعيتها، ويستدعي تقديم الدعم من قبل الدول الأعضاء في توفير التدريب على تعزيز الإدارة والحوكمة.

ويرحب وفد بلدي باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2015/2 في وقت سابق، بوصفه نتيجة لهذه الإحاطة الإعلامية. وتود ماليزيا أن تعرب عن امتنانها العميق للجنة بناء السلام على التقدم المحرز في بلدان من قبيل ليبريا وسيراليون وبوروندي. ونؤيد تماما الأهداف والغايات التي يستند إليها

إنشاء لجنة بناء السلام، فضلا عن العمل الممتاز الذي اضطلعت به اللجنة حتى الآن.

وختاما، تتطلع ماليزيا إلى نتائج استعراض هيكل بناء السلام في عام ٢٠١٥ بهدف زيادة تحسين جهود بناء السلام التي تبذلها الأمم المتحدة. ونرى أنه سيكون بوسع الاستعراض أن يسلّم بإمكانات لجنة بناء السلام، بوصفها هيئة استشارية معنية بتقديم الدعم إلى البلدان الخارجة من النزاع. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن ماليزيا ملتزمة بالعمل جنبا إلى جنب مع جميع الشركاء في دعم وتعزيز جهود السلام في البلدان الخارجة من النزاع.

السيدة مورموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر نائب الأمين العام يان إلياسون، ورئيس لجنة بناء السلام، والسفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا، على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة. ويثني وفد بلدي على الرئاسة الشيلية لمجلس الأمن على هذه المبادرة، ويرحب باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2015/2 في وقت سابق اليوم.

إن تبادل وجهات النظر هذا بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع يأتي في الوقت المناسب تماما ونحن نشرع في استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وإن كنا قد شهدنا بعض النجاحات التي تحققت في السنوات الأخيرة، كما في حالتي تيمور - ليشتي وإنهاء عمليات السلام في سيراليون في آذار/مارس ٢٠١٤، فإن هذه النجاحات ليست سوى استثناءات وليست قاعدة. وما تزال دورات العنف المتكررة تهدد بعكس مسار جهود السلام والتنمية المبذولة في مختلف أنحاء العالم. فقد شهدت أحدث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، جنوب السودان، تقويض التقدم الذي أحرزته من جراء اندلاع العنف قبل أكثر من عام. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، فإنه ينبغي مراقبة المؤشرات الهشة على تحسن الحالة عن كثب ودعمها بصورة نشطة بغية منع تكرار دورة أخرى من العنف والانقلابات العسكرية.

وتقتضي الهشاشة الشديدة للحالات في اليمن والصومال وفي أماكن أخرى تحسين الاتساق والتآزر في الجهود التي تبذلها مختلف الجهات الفاعلة في الميدان. وحتى في الأماكن التي يبدو فيها النجاح واضحا، كما هو الحال في سيراليون، فإن التطورات غير المتوقعة من قبيل تفشي الإيبولا بطريقة لم يسبق لها مثيل، ما تزال تهدد بتقويض المكاسب التي تحققت بفضل بناء السلام. وما زلنا في انتظار رؤية الأثر العام للإيبولاء على بناء السلام والتنمية في ذلك البلد، وفي غينيا وليبريا، علاوة على آثاره الإقليمية على نطاق أوسع.

وينبغي أن تعمل الأمم المتحدة بطريقة أفضل في العديد من المجالات، بما في ذلك، عن طريق كفالة الوفاء بدورها على أساس موحّد في جميع المجالات: وضع استراتيجيات الانتقال والخروج من النزاع، والتحليل المستمر للحالات، وتعزيز أوجه التآزر والاتساق، فضلا عن تكييف الاستجابات على نحو مستمر. ونرحب بالاستعراض المقبل لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، الذي نرى فيه فرصة للتوصل إلى توصيات ملموسة بشأن الأداء والموارد وطرق المشاركة. ونتفق تماما مع نائب الأمين العام بشأن أهمية إنشاء أوجه تآزر إيجابية مع استعراض عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الذي يضطلع به الأمين العام، والاستعراض الرفيع المستوى لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ونرى أنه لا يمكن إجراء تلك الاستعراضات - بالرغم من تميّز طابعها ونطاقها - في سياق من العزلة، وأنه ينبغي أن تكون نتائجها معضدة ومعززة على نحو متبادل.

إن بناء المؤسسات الوطنية أمر أساسي للانتقال السلس من النزاع إلى السلام الدائم. كما أن زيادة مرونة الدول، وبناء المؤسسات الشرعية التي تتسم بالمساءلة والفعالية، وتوطيد سيادة القانون، إنما هي مساع في الأجل الطويل، وتقتضي توفر القيادة والملكية الوطنيتين، فضلا عن تقديم الدعم والاهتمام الدوليين المستمرين على حد سواء.

ويدعو، في جملة أمور، إلى اتباع نهج كلية وتحديد العوامل المحددة المزعزعة للاستقرار، من قبيل عدم المساءلة والفساد أو عدم معالجة المظالم والتراعات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالممتلكات وملكية الأراضي والحصول على الموارد الحيوية.

وعلاوة على ذلك، يمكن للتدفقات غير المشروعة للأسلحة وتكديسها أن يمحو ما تحقق في سنوات من بناء للمؤسسات، إذ قد تجنح الجهات الفاعلة السياسية إلى تحقيق أهدافها من خلال العنف والقوة. وإن أريد للحوار السلمي أن يستمر، على الأمم المتحدة كفالة اتساق جهودها، بما في ذلك من خلال برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمساعدة في إصلاح قطاع الأمن بما لا يفضي فحسب إلى تهيئة بيئة أكثر أمنا ومواتية بدرجة أكبر لبناء المؤسسات، بل وتقديم حوافز للمقاتلين السابقين لكي يصبحوا جزءا من الحل السلمي.

وفي الوقت نفسه، وإذ يجري إعادة إدماج المقاتلين السابقين، من الضروري أن يخضعوا للتدقيق وإعادة التدريب على النحو الملائم وألا يشعر ضحاياهم السابقون بالتهديد جراء أدوارهم الجديدة في المجتمع المحلي. إن لم تجر كفالة ذلك، فإن إعادة إدماجهم ستقوض الثقة في المؤسسات وفي العدالة نفسها، مع الآثار السلبية التي لا مفر منها بالنسبة لبناء سلام دائم.

وتشكل شمولية الجميع جانبا هاما آخرا من جوانب بناء السلام المستدام. ويمكن للمرأة، بصفة خاصة، وعليها أن تضطلع بدور نشط في كل من حل الصراعات وجهود بناء السلام التالية. لا يمكن استدامة السلام والتنمية إن استبعد نصف السكان بسبب نوع الجنس. عندما تقوم جهود بناء السلام على أساس المشاورات المجتمعية الشاملة للجميع، وحينما تتوفر آليات مناسبة موثوقة للمشاركة العامة الفعالة وواسعة النطاق مع عدم شعور أي قطاع من قطاعات المجتمع بالاستبعاد أو التهميش، فإن ذلك يولد الشرعية والثقة في الدولة ومؤسساتها.

وعلى العكس من ذلك، فإن الافتقار إلى هذه الشمولية للجميع يهدد عمليات السلام والمصالحة واستقرار الدولة نفسها. ولعلنا نذكر، على سبيل المثال، أن المجلس حث حكومتي مالي والعراق مرارا على كفالة شمولية الجميع ومعالجة المظالم التي طال أمدها بين مختلف فئات المجتمع. تقف عواقب هذا الفشل تحذيرا صارخا لجميع الدول الخارجة من التراعات. وعلاوة على ذلك، فإن نجاح مرحلة الانتقال من التراع إلى التنمية المستدامة يستلزم معالجة مسألتي العدالة والمساءلة بشكل جاد. عدم كفالة العدالة ووضع حد للإفلات من العقاب يمكن أن يخرب جهود بناء السلام بعد الصراع، وفي نهاية المطاف إشعال فتيل الصراع ذاته.

تقدر ليتوانيا عاليا مساهمة لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام في بناء السلام الدائم في عدد من البلدان الخارجة من التراع. ونشجع على مواصلة تعزيز الروابط بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن بهدف ضمان الانتقال السلس من حفظ السلام إلى التنمية المستدامة والسلام الدائم. وفي هذا الصدد، يمكن لجلسات الإحاطة الإعلامية التقييمية الدورية وتبادل الآراء أن تكون مفيدة جدا في عمل الهيئتين. ونعتقد أن لجنة بناء السلام يمكن أيضا أن يكون لها دور مفيد حينما ينظر مجلس الأمن في تجديد الولايات وفي المراحل الانتقالية لبعثات الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، ينبغي للجنة بناء السلام أن تسترعي انتباه المجلس إلى التهديدات الناشئة في البلدان المدرجة في جدول أعمالها. وينبغي للجنة بناء السلام أيضا مواصلة المشاركة بهمة في دعم الحوار السياسي والعمليات التحضيرية الأخرى، في ضوء الانتخابات المقبلة في البلدان المدرجة على جدول أعمالها. وسنرحب بالحوار الاستباقي بدرجة أكبر للجنة بناء السلام مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. إن الشراكات بين لجنة بناء السلام والمؤسسات المالية الدولية

وكيانات القطاع الخاص تكتسي أهمية أيضا. ونعتقد أنه ينبغي مواصلة العمل في هذا الاتجاه من أجل تعبئة الموارد وتحديد الفجوات التمويلية وكفالة الاستجابات المتسقة وتجنب الازدواجية.

إن بناء السلام عملية طويلة ومضنية تضم أصحاب مصلحة متعددين. يتيح لنا الاستعراض المقبل لهيكل بناء السلام فرصة لإعادة النظر في نهجنا، وتحديد التحديات المستمرة والناشئة والثغرات العامة الأوسع نطاقا من أجل تعديل استجاباتنا الجماعية وتحقيق كامل إمكانات الأمم المتحدة في مجال بناء السلام.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر بعثة شيلي على تنظيم هذه المناقشة ووزير الخارجية هيرالدو مونيوث على ترؤس هذه الجلسة. كما أشكر نائب الأمين العام يان إلياسون والسفير باتريوتا، رئيس لجنة بناء السلام، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

مما يدعو للأسف أن الأسباب التي دعت إلى إنشاء لجنة بناء السلام قبل بضع سنوات لا تزال هامة كما كانت دائما. وقد أُحرز تقدم كبير لكن لا تزال هناك تحديات كبيرة. وفيما يتعلق بالتقدم المحرز، يمكنني أن أقول مع الارتياح أن هناك دلائل إيجابية في ليبريا وسيراليون وغينيا - بيساو وبوروندي. وفيما يتعلق بالتحديات، فيمكن رؤيتها في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. نحن ننتظر بطبيعة الحال عملية الاستعراض التي ينبغي أن تعزز كفاءة لجنة بناء السلام وستستند إلى الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة خلال فترة قصيرة من السنوات. ونحن على ثقة من أن النتائج الأساسية ستتفادى، بالتحديد، العودة مرة ثانية إلى الصراع. وبطبيعة الحال، فإن العملية ستكون طويلة تمتد عبر سنوات وعقود، لأن حفظ السلام وبناء السلام، للأسف، مهام سيكون لزاما علينا دائما التعامل معها.

هناك العديد من مجالات الالتقاء بين الأفكار التي جرى تشاطرها حول هذه الطاولة، لذلك سأكتفي باستعراضها معكم بإيجاز وسيكون النص الكامل لبياني متاحا على الموقع الشبكي لبعثة بلدي.

فيما يتعلق بحالات ما بعد الصراع، هناك أربع أفكار رئيسية أود أن أسلط الضوء عليها. أولا، من المهم أن تكون عمليات الحوار السياسي شاملة للجميع وأن تشارك فيها جميع الحركات السياسية. ثانيا، ينبغي أن تنعم الدولة بمؤسسات ينظر إليها، وأبرز هذا، باعتبارها شرعية وفعالة ومسؤولة. ثالثا، من المهم أن تتمتع الجهات الفاعلة الوطنية بملكية زمام المبادرة. أخيرا، وربما الأهم، ثمة حاجة إلى تعزيز المصالحة والاتساق والتنسيق فيما بين الجهات الفاعلة الوطنية والدولية، والأهم، الجهات الفاعلة الإقليمية.

الآن، وكما قلت في وقت سابق، فإن للجنة بناء السلام دور فريد تضطلع به في تحقيق ثلاثة أهداف هي: تأمين الدعم التقني والمالي والسياسي الذي يمكن التنبؤ به في الأجلين القصير والمتوسط؛ التوفيق بين مواقف مختلف الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية المعنية؛ وثالثا، وأود أن أشدد على هذا - إبقاء تركيز الأطراف الفاعلة الدولية منصبا على عمليات السلام في البلدان الخارجة من الصراع. وأود أن أشير إلى أفريقيا، وخاصة تزايد المسؤوليات التي تتحملها الجهات الفاعلة الأفريقية، بما في ذلك الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا. أعتقد أنه من الأهمية بمكان لها أن تواصل التركيز، كما هو مطلوب، على الأثر المروع لفيروس الإيبولا.

وأود أن أختتم بياني بالقول إن إسبانيا عضوا في لجنة بناء السلام منذ البداية. وأذكر أن نائب الأمين العام يان إلياسون فيها منذ البداية. نحن هناك باستمرار تقريبا، نعمل على بناء السلام مع لجنة بناء السلام. تضطلع الأمم المتحدة الآن بعملية استعراض ثلاثية - هي عمليات حفظ السلام ولجنة

بناء السلام والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن – ومن الأهمية بمكان أن تبدأ العمليات الثلاث التفاعل الآن ليتسنى لنا تفادي التداخلات وتحقيق الهدف الأسمى الذي نتوخاه جميعا، وهو الحفاظ على فعالية المنظمة في صون السلم والأمن الدوليين وتعزيزها.

السيد ماكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بكم، السيد الرئيس، مرة أخرى في نيويورك وأن أشكركم على عقد هذه المناقشة الهامة اليوم. كما أشكر السفير باتريوتا، ليس على إحاطته الإعلامية اليوم فحسب، بل وعلى رئاسته للجنة بناء السلام. نحن نقدر هذا بالغ التقدير.

وأخيرا، أشكر نائب الأمين العام على إحاطته الإعلامية. ونقدر على نحو خاص حقيقة أن تقرير الأمين العام لا يتضمّن فحسب بعض الأمثلة المفيدة والتوضيحية للحالات القطرية التي نجحت فيها آليات معيّنة لبناء السلام، بل يعطينا أيضاً أمثلة عن الحالات التي لم تنجح فيها تلك الآليات. وأعتقد أن تلك هي القيمة الحقيقية لتقرير من هذا القبيل.

تأتي هذه الإحاطة الإعلامية والبيان الرئاسي S/PRST/2015/2 الذي اعتمدناه للتو في بداية سنة بالغة الأهمية لبناء السلام فيما الاستعراض الشامل لعام ٢٠١٥ هو قيد الإعداد. إن من الأساسي في عمل المجلس أن نحقق أفضل هيكلية لبناء السلام. تحدث نائب الأمين العام عن ذلك واصفاً إياه بالجوهري لعمليتنا، لذا تشجع نيوزيلندا الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام أن يكون طموحاً في عمله وفي توصياته. كما نشجع الفريق على الانتباه إلى أنشطته وتنسيقها حيثما أمكن مع الاستعراض الرفيع المستوى لعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة الذي يجري معها بالتوازي.

سيكون من المهم إجراء تقييم صارم للدروس المستفادة من البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة البرامج والميزانية لضمان أن تستند استنتاجات الفريق إلى أمثلة من العالم الحقيقي، وبخاصة تلك المبنية على الروابط المبرهن عليها بين التنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن. إن ما نراه ونشعر به هو أن تفنيد الوقائع المثبتة، التي سيعتمد عليها الفريق، سيكون أصعب بكثير من المجادلة في نظرية لم يتم إثباتها. فالوقائع تعمل؛ وتبقى النظريات مجرد نظريات.

تأتي نيوزيلندا إلى المجلس لتعزيز النهُج والحلول العملية، ولذلك نعلق أهمية حقيقية على الاستعراض. ونرحب بصفة خاصة بنموذج دراسات الحالات الإفرادية الذي أقره المجلس، وسنبحث بشكل إجمالي عن إجراءات تؤدّي، في الوقت المناسب، إلى اعتماد المجلس والجمعية العامة لتوصياتٍ تحدث تغييرا عمليا عن طريق تجهيز عمليات الأمم المتحدة لبناء السلام بشكل أفضل للحيلولة دون السقوط القهقرى في التراعات العنيفة.

وفي حين يبدأ فريق الاستعراض عمله – واستناداً إلى خبرة نيوزيلندا لا سيما من خلال مشاركتها في بعثات الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي وغيرها في منطقتنا وخارجها – أود أن أتقدّم بست أفكار موجزة جداً.

أولاً، نكرر دعوة الأمين العام إلى أن يكون عمل الأمم المتحدة لبناء السلام أكثر تكاملاً واتساقاً. فمن الضروري أن يتم إدماج بناء السلام بعناية في الجهود الأوسع نطاقاً لما بعد الصراع، لذا كنا سعداء للغاية بالجهود التي بذلت مؤخراً لتحسين إدماج مهام بناء السلام التي صدر بها تكليف وذلك في أبكر المراحل الممكنة من التخطيط للبعثة ونشرها. كما أن تنسيق بناء السلام بين الجهات الفاعلة مهم أيضاً. إن إجراء تقييم شامل للميزة النسبية لجميع الجهات الفاعلة في حالات محددة – بما في ذلك تلك التي ليست جزءاً من منظومة الأمم المتحدة – أمر رئيسي لتجنب الازدواجية وضمان إسناد العمل إلى الهيئة الأكثر قدرة على تأديته، ويمكنها بعد ذلك السير قدماً فيه.

ثانياً، تؤيد نيوزيلندا ملاحظة الأمين العام بشأن الدور الحاسم الذي تلعبه الجهات الفاعلة الإقليمية والدول المجاورة. ففي منطقة المحيط الهادئ، تضرب مشاركة الأعضاء الـ ١٥ في منتدى جزر المحيط الهادئ منذ عام ٢٠٠٣ في بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان مثالاً على نجاح الشراكات الإقليمية القوية في بناء السلام.

ثالثاً، نود أن نحث الفريق على تركيز اهتمامه على التقدم المحرز في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على التحديد والنشر السريع لخبرات بناء السلام ذات الصلة، لا سيما من خلال اعتماد التوصيات المنبثقة عن استعراض القدرات المدنية.

رابعاً، إن التخطيط بعناية لعمليات انتقال حفظ السلام أمر ضروري لتعزيز المكاسب المبكرة لبناء السلام. إن إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي قبل انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في عام ٢٠١٢ قد وفّر دروساً قيمة في هذا الصدد، ولذلك يسرنا أن نرى تيمور - ليشتي مدرجة كإحدى دراسات الحالات الإفرادية للفريق.

خامساً، حان الوقت لكي نقوم بمعالجة الكيفية التي يمكننا بها تعزيز التفاعل بين المجلس ولجنة بناء السلام بصورة ملموسة. ويرتبط عمل لجنة بناء السلام ارتباطاً وثيقاً مع عملنا بحيث أن التفاعل الأكثر تواتراً وعمقاً يخدم المصالح العليا للهيئتين. وإننا نرى، على سبيل المثال، قيمة في استفادة المجلس بشكل أكبر بكثير من المعرفة المباشرة والخبرات والتحليلات لرؤساء التشكيلات القطرية في لجنة بناء السلام، بما في ذلك إشراكهم بشكل متواصل في مشاورات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأخيراً، تشجع نيوزيلندا الفريق المستعرض على الاعتماد على عمل بناء السلام لمجموعة الدول الهشة السبع بقيادة تيمور - ليشتي، مما يجسّد رؤى استُخلصت من عقود من الممارسة العملية لبناء السلام، ومن المنظور الفريد للمتلقين لمساعدات بناء السلام.

ويساعد النجاح في بناء السلام على إرساء أسس السلام المستدام. ومرة أخرى، أود أن أكرر تعليق نائب الأمين العام بأن ذلك أساسي في عمل المجلس. للمجلس مصلحة كبرى في كفالة قدرة هيكلية الأمم المتحدة لبناء السلام على تحقيق النتائج التي يتوخّاها المجتمع الدولي، وفي المقام الأول النتائج الإيجابية للغاية والحصيلة الإيجابية جداً التي تستحقها المجتمعات المحلية الخارجة من الصراعات العنيفة.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلّم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة، وعلى مجيئكم إلى نيويورك لترأسوها شخصياً. وأود أيضاً أن أشكر نائب الأمين العام والسفير أنطونيو باتريوتا على تعليقاتهما الثاقبة والهامة هذا الصباح.

ترحب المملكة المتحدة بتقرير الأمين العام عن بناء السلام (S/2014/694) ومعلوماته المستكملة عن التقدم المحرز بشأن المواضيع الرئيسية المتعلقة بالشمولية وبناء المؤسسات والمساءلة المتبادلة. ونؤيد تماماً على وجه الخصوص تأكيد التقرير على الدور الحيوي للمرأة في جميع جهود بناء السلام.

في آب/أغسطس من العام الماضي، سنحت الفرصة للمجلس بزيارة الصومال وجنوب السودان. وشهدنا بصورة مباشرة المصرين المتناقضين لبناء السلام في هذين البلدين. شهدنا في الصومال عودة البلد ببطء للوقوف على قدميه؛ أما في جنوب السودان فقد شهدنا بلداً يمزق نفسه بنفسه. تسمح لنا تجارب جنوب السودان والصومال باستخلاص بعض الدروس الهامة بخصوص فعالية بناء السلام لدى الأمم المتحدة. وما من شك في أن الأمم المتحدة حسّنت إلى حد كبير دعمها المقدم إلى البلدان الخارجة من الصراع على مدى الأعوام العشرين الماضية. وتتم الإشادة إشادة مستحقة ببلدان مثل كوت ديفوار وتيمور - ليشتي باعتبارهما تجربتين ناجحتين بحق. ومع ذلك، يجب علينا أن نعترف بأن هناك

الكثير من الأمثلة المأساوية لبلدان سقطت من جديد في دوامة العنف، وجمهورية أفريقيا الوسطى هي المثال الأبرز على ذلك في الآونة الأخيرة.

وتعتقد المملكة المتحدة أن هناك ثلاثة دروس أساسية يمكننا أن نستخلصها من تجارب الأمم المتحدة مؤخراً لبناء السلام.

أولها أن السياق الذي تسعى الأمم المتحدة لدعم بناء السلام فيه يتغير. وعلى الرغم من أن مفهوم بناء السلام تشكل أول مرة بوصفه مسعى يأتي بعد انتهاء الصراع، فنحن نطلب الآن بشكل متزايد من الأمم المتحدة دعم العمليات السياسية وبناء المؤسسات في خضم العنف والنزاع. ويعمل ما يقرب من ٩٠ في المائة من موظفي البعثات السياسية الخاصة للأمم المتحدة في عمليات سلام في بلدان لا تزال تعاني من نزاعات بالغة الشدة.

وهناك أيضاً عدّة عوامل جديدة تتسبب في نشوب الصراعات. فالحروب الأهلية أصبحت مدوّلة، حيث تؤجج الجهات الفاعلة الإقليمية النزاعات الداخلية وتشارك بنشاط فيها أحياناً. ويؤدّي نمو الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع، بوصفهما مصدري تمويل مجزيين للجماعات المسلحة، دوراً يعوق التوصل إلى تسويات سياسية دائمة. إن تزايد عدد الجماعات المتطرفة العنيفة ذات الطلبات المفرطة إلى أقصى حد والتي ترى في أفراد الأمم المتحدة أهدافاً مشروعة، يزيد من صعوبة إنهاء الصراعات. وحتى عندما يبدو أن الحروب انتهت، غالباً ما يحدث ذلك دون حل صريح أو مع استمرار للعنف.

ومن المرجح أن تصبح هذه السياقات الطابع العادي الجديد لبناء السلام. ولذلك نحن بحاجة إلى وضع نهج أكثر تطوراً للمهام الأساسية لبناء السلام في البلدان المتضررة من النزاعات. ولتحقيق ذلك، يجب على الأمم المتحدة تحسين قدرتها على الاضطلاع بتحليل دقيق وموضوعي لمسببات النزاع في كل سياق، وأن تستخدم ذلك الفهم المحسّن لكي تقدم إلى المجلس توصيات مرحلية ومحددة الأولويات ومصممة خصيصاً للتعامل مع الأسباب الجذرية للعنف.

ثانيا، يجب علينا أن نتذكر أولوية الشأن السياسي في بناء السلام. ففي أحيان كثيرة جدا، يتبع المجتمع الدولي نهجا تقنيا لدعم البلدان في حالات الصراع، من قبيل بناء مراكز الشرطة أو تحسين عمليات إعداد الميزانية. وبينما ربما تكون هذه مهام حاسمة الأهمية، فإن أنشطة بناء السلام ستُمنى بالفشل إذا أصبحت منفصلة عن استراتيجية سياسية أوسع نطاقا. ويجب أن تضمن الأمم المتحدة استخدام ولاياتها للمساعي الحميدة في إيجاد الحيز السياسي اللازم لأن تكتسب التدخلات الرئيسية لبناء السلام زخما. ولا بد أن تسعى البعثات إلى مواءمة التطورات الأمنية والأنشطة السياسية في استراتيجية موحدة متكاملة ومتماسكة. وبالرغم من أن مبدأ الملكية الوطنية ينبغي، بطبيعة الحال، أن يكون في صميم جميع استراتيجيات بناء السلام، علينا أن نتحلى بالواقعية حيال حدود الملكية الوطنية في حالات انهيار الدولة التي لا تزال فيها الشرعية السياسية محل نزاع.

ثالثا، يتطلب بناء السلام اهتماما سياسيا ودعما ماليا. وقد أظهرت أزمة فيروس إيبولا في غرب أفريقيا هشاشة المكاسب الناتجة عن بناء السلام. ولكن حتى دون وجود صدمات خارجية مثل الإيبولا، لا توجد طرق مختصرة لبناء مؤسسات وطنية دائمة. ويقدر البنك الدولي أن إجراء تحسينات مجدية في المؤسسات يستغرق ما بين ١٠ سنوات و ١٧ سنة على أقل تقدير. والجهود الدولية الرامية إلى بناء المؤسسات ستستمر لا محالة بعد انتهاء عملية السلام. ومن ثم، فإن من الضروري تنفيذ عمليات انتقال فعالة وجيدة التخطيط. ويجب أن نضمن ألا يؤدي خفض حجم البعثات إلى انخفاض هائل في التمويل

المقدم من المانحين. ويمثل صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام آلية هامة لتحقيق ذلك، ومن ثم، لا تزال المملكة المتحدة أكبر المانحين لصندوق بناء السلام، حيث قدمت مبلغ ٧٠ مليون دولار منذ عام ٢٠١١، ونشجع الآخرين على المساهمة بسخاء في هذه الأداة الهامة لبناء السلام.

وكما أشار العديد من الزملاء، فإن ٢٠١٥ سيكون عاما هاما لبناء السلام. وتأمل المملكة المتحدة أن يوفر كل من استعراض هيكل بناء السلام واستعراض الأمين العام لعمليات السلام توصيات مبتكرة لتحسين طريقة دعمنا للبلدان الخارجة من الصراع. وبصفة خاصة، علينا إجراء إصلاحات جريئة وذات مغزى في لجنة بناء السلام إذا ما أردنا لها أن تتكيف مع السياق المتغير وأن تظل ذات أهمية في المستقبل. ونأمل أيضا أن تؤكد هذه الاستعراضات على أهمية منع نشوب الصراعات بوصفه مهمة أساسية لبناء السلام. وكما قال نائب الأمين العام ببلاغة صباح اليوم، فإن مجلس الأمن يركز في أحيان كثيرة جدا على مرحلة الرعاية المركزة وحدها من بين جوانب الصراع. ونحن بحاجة إلى إيلاء اهتمام أكبر بكثير للتركيز على منع نشوب الصراعات وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، وهو ما يمكن أن نسميه ”مرحلة النقاهة“ في معالجة المشكلة.

ونحن نعيش في عصر تتوفر فيه إمكانية الوصول الفوري إلى المعلومات عن المخاطر المحتملة لعدم الاستقرار في البلدان في أنحاء العالم. والتحدي الذي يواجهه المجلس ولجنة بناء السلام ومنظومة الأمم المتحدة بالكامل هو العمل في وقت مبكر لأن اتخاذ إجراءات مبكرة يمكن أن يحول دون معاناة البشر وخوفهم وتشردهم على نطاق هائل، وهو أكثر فعالية بكثير من حيث التكلفة مقارنة بالتكاليف البشرية والمالية المرتفعة لبناء السلام بعد ترسخ الصراع.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين شيلي على المبادرة بعقد جلسة اليوم بشأن بناء السلام.

وأرحب بوزير الخارجية مونيوث في نيويورك لترؤس جلسة اليوم. وأشكر نائب الأمين العام إلياسون والسفير باتريوتا على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن بناء السلام جزء هام لا يتجزأ من جهود المجتمع الدولي لمساعدة البلدان على إعادة البناء بعد انتهاء التراعات. وفي السنوات الأخيرة، كرست الأمم المتحدة مزيدا من الاهتمام لبناء السلام وزادت إسهامها فيه، وحققت إنجازات بارزة في سيراليون وتيمور - ليشتي وهايتي، حظيت بتقدير البلدان المعنية والمجتمع الدولي ككل.

ولجنة بناء السلام تنفذ بشكل جدي القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن، حيث عقدت بنجاح اجتماعها السنوي الأول، وبدأت التحضير للاستعراض الشامل لهيكل بناء السلام المقرر إجراؤه في عام ٢٠١٥، وركزت اهتمام المجتمع الدولي على أثر فيروس إيبولا على بناء السلام. وتشيد الصين بلجنة بناء السلام على عملها وبالسفير باتريوتا على الدور القيادي الذي يضطلع به بصفته رئيس اللجنة.

وفي الوقت ذاته، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن عمليات الأمم المتحدة لبناء السلام لا تزال في المرحلة الاستكشافية وهناك مجال للتحسين، وهي تواجه الكثير من الصعوبات والتحديات. وتعتقد الصين أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تركز أساسا في المرحلة المقبلة من أعمال بناء السلام على أربعة مجالات للعمل.

أولا، في ما يتعلق باحترام الدور القيادي للبلدان المعنية، ينبغي لعمليات الأمم المتحدة لبناء السلام اتباع مبدأ الملكية الوطنية والقيادة الوطنية لهذه العمليات وأن تقودها القوى الوطنية. ويتعين تحديد توقيت بناء السلام في ضوء الأوضاع المحلية. وينبغي تصميم برنامج العمل وفقا للاحتياجات المحددة للبلدان المعنية وصوغه بما يكفل التركيز على سبيل الأولوية على دعم الجهود ذات الصلة للبلدان المعنية ويتعين

أن يساعدها في تعزيز المؤسسات وبناء القدرات بغية معالجة الأسباب الجذرية للصراعات. وينبغي الاستعانة بالمبادرات والديناميات الوطنية للبلدان المعنية. ويتعين بذل جهود لتفادي مجرد استنساخ نماذج بناء السلام في بلدان أخرى.

ثانيا، بخصوص تعزيز أوجه التآزر بين البلدان المعنية والأطراف الأخرى ذات الصلة، فإن بناء السلام مشروع يشمل هندسة النظم ويتطلب مشاركة واسعة من جانب الحكومات الوطنية والجهات الفاعلة الأخرى. والأمم المتحدة ينبغي أن تساعد الحكومات الوطنية على الاضطلاع بدور محوري في تحديد أولوياتها لبناء السلام، وأن تشجع في نفس الوقت البلدان المعنية على تعزيز التواصل والتنسيق مع الأطراف الأخرى ذات الصلة لكي تؤخذ آراء جميع الأطراف في الاعتبار ويتم تحقيق التضافر بين جهودها.

ثالثا، في ما يتعلق بتعزيز الإدارة المتكاملة في إطار الجهود الرامية إلى ترشيد تخصيص الموارد وزيادة الكفاءة، فإن الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والوكالات المتخصصة تؤدي جميعها دورا مهما في بناء السلام. وينبغي للأمم المتحدة أن تبين بوضوح دور لجنة بناء السلام في الإدارة المتكاملة وأن تيسر التنسيق بين الأطراف ذات الصلة ليعرض كل منها مزاياه ويكمل بعضها بعضا. وفي سياق التخطيط لعمليات بناء السلام، ينبغي بذل جهود لإعداد الميزانية بدقة وتخصيص الموارد البشرية والمادية بشكل منطقي مع التركيز على الكفاءة وتجنب التوسع غير المتوازن.

رابعا، مع مراعاة النتائج القصيرة الأجل والأهداف الطويلة والمتوسطة الأجل على السواء، فإن بناء السلام مهمة طويلة ومعقدة وشاقة، وهدفها النهائي هو مساعدة البلدان المعنية في تعزيز قدراتها على حماية نفسها وتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقرار والتنمية المستدامين. وفي الوقت نفسه، يمكن استخدام أدوات مختلفة بطريقة مرنة لتنفيذ مشاريع سريعة الأثر لا تحتاج إلى استثمارات ضخمة حتى يتسنى للشعب في البلد المعني أن يتمتع بفوائد بناء السلام في وقت أبكر. وعندما نكسب قلوب الناس وعقولهم، يمكن أن يدعموا ويوطدوا إنجازاتنا. وفي هذا الصدد، فإن صندوق بناء السلام ينبغي أن يضطلع بدور أكبر.

في هذا العام، ستجري الأمم المتحدة استعراضا شاملا لهيكلها لبناء السلام وهو ما سيساعدها على إجراء تقييم كامل لتجاربها واستخلاص دروس من أعمالها في الماضي من أجل مواصلة تحسين عملها في مجال بناء السلام في مسعى لتحقيق مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها على نحو أفضل. والصين تنوه بالتقدم المحرز بالفعل في التحضير للاستعراض. وتتوقع الصين أن تضطلع الأطراف ذات الصلة، استنادا إلى توافق الآراء الذي تم التوصل إليه سابقا، بمسؤولياتها بجدية وأن تجري استعراضا وفقا للإطار الزمني المحدد وأن تنفذ بصورة فعالة نتائج الاستعراض في العمل الفعلي للأمم المتحدة.

والصين ستشارك بنشاط في العملية المذكورة أعلاه، وستقوم بدور بناء في تعزيز أعمال بناء السلام.

السيد غاسبار مارتينس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بعودتكم سيدي الرئيس إلى نيويورك، وبمعاودتكم مناقشة موضوع تناولتموه بامتياز عندما كنتم رئيسا للجنة بناء السلام. وأود أيضا أن أشكر نائب الأمين العام إلياسون على إحاطته الإعلامية الثاقبة للغاية التي قدمها هذا الصباح. وقد قدم إسهاما مهما للغاية عندما كان رئيسا للجمعية العامة خلال عام ٢٠٠٥، عندما أنشئت لجنة بناء السلام. وإنه لأمر جيد عودته مرة أخرى إلى المجلس، ونحن نناقش مشكلة كيفية جعل بناء السلام يلبي احتياجاتنا. إننا لم ننجز تلك المهمة بعد، كما قال عدد من المشاركين خلال هذا الصباح.

إن المسألة التي جعلتنا نجتمع اليوم هنا، أساسية لضمان إحلال السلام المستدام في الأجل الطويل في البلدان الخارجة من

الصراع. وقد استخدم نظام الأمم المتحدة لبناء السلام خلال الأعوام الماضية، موارد هامة لدعم البلدان في المضي قدما من الحرب إلى إحلال السلام وتحقيق التنمية. وبينما كانت بعض التجارب ناجحة، كما جرت الإشارة إلى ذلك، لم تتمكن الجهود التي تبذلها الدول والأمم المتحدة والشركاء الدوليون في حالات أخرى، من تفادي العودة إلى الصراع. ونحن نرحب باستعراض هيكلية بناء السلام بعد مرور ١٠ أعوام على وجود لجنة بناء السلام، فإننا نتوقع أن يمكننا الاستعراض من التوصل إلى فهم أفضل للتحديات ولأوجه القصور. إننا نأمل قبل كل شيء، في أن تقدم لنا توصيات لتحسين المنظومة، وبالتالي جعلها أكثر فعالية وأكثر قدرة على خدمة الأهداف التي أنشئت من أجلها. وبناء على تجاربنا كبلد خارج من الصراع، ترغب أنغولا في إطلاع المجلس على بعض وجهات النظر وبعض الجوانب التي نعتبرها ضرورية من أجل ضمان نجاح عملية بناء السلام.

من الناحية السياسية، مع مراعاة مبدأ الملكية الوطنية، يتطلب بناء السلام الثقة وحسن النية من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يعملون من أجل تنفيذ عملية إعادة بناء وطني حقيقية. وفي أنغولا، تطلبت عملية السلام وإعادة الإعمار في المقام الأول، بسط سلطة الدولة على البلد كله، وبناء المؤسسات، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ويعد الاندماجان الاجتماعي والسياسي سمتين أساسيتين من سمات أي عملية بناء سلام. وكانت الجهود التي بذلتها السلطات الأنغولية من أجل التواصل مع الخصوم السابقين ودمجهم في المجتمع، وفي مؤسسات الدولة وفي الحياة الاقتصادية بشكل عام، عاملا حاسما لنجاح السلام وإعادة الإعمار وبناء الأمة.

وعلاوة على ذلك، أدت المشاركة الكاملة للأطراف الفاعلة السياسية، والنساء والشباب والمجتمع المدني والإعلام في الحوار الوطني، إلى اعتماد الآليات الدستورية والقانونية المرتبطة ببناء السلام. ومن الناحية الاجتماعية والاقتصادية، تطلب بناء السلام إعادة بناء البنية التحتية التي دمرها الحرب، وخاصة تقديم الخدمات الأساسية للسكان مثل مد الطرق وبناء الجسور والمطارات والموانئ والمدارس والمستشفيات ومد خطوط السكك الحديدية. وشكل نجاح عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الاجتماعي لأكثر من ١٠٠٬٠٠٠ فرد عسكري، عنصرا محوريا في توطيد السلام، الذي وضع الأساس للانتعاشين الاجتماعي والاقتصادي السليمين.

إن لانتشار الصراعات بشكل عام بعدا إقليميا. وفي حالة أنغولا، كان النضال من أجل نهاية نظام الفصل العنصري والاستعمار في جنوب أفريقيا، والتدخل الخارجي، من مغذيات الصراع. وعلى هذا النحو، ينبغي أن تشكل المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية جزءا لا يتجزأ من حل الصراعات ومن جهود بناء السلام. ولذلك، من الضروري معالجة البعد دون الإقليمي معالجة سليمة، والسعي في الوقت نفسه إلى إيجاد حلول شاملة. ويتيح استعراض هيكلية بناء السلام فرصة فريدة للوصول إلى تعريف واضح للشراكة التي يجب أن تنشأ بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، باعتباره الهيئة التي تتولى المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، فإن النقاش الذي بدأ منذ بعض الوقت لم يحقق تقدما بما فيه الكفاية، ويمثل ذلك، أحد أوجه القصور التي نأمل أن يعالجها الاستعراض الحالي أيضا.

وفي هذا الصدد، فإننا نتفق هنا مع الاقتراح الذي تقدم به نائب الأمين العام إلياسون خلال مناقشتنا هذا الصباح بخصوص ضرورة تضافر الجهود بين عمليات حفظ السلام وبناء السلام. ويتيح الاستعراض المشترك لكل من عمليات حفظ السلام، الذي بدأه الأمين العام، وعمليات بناء السلام الجارية حاليا، فرصة جيدة جدا لمعالجة المشكلة الهامة المتعلقة

بتخصيص الموارد، لأنه يتعين أن ينظر إلى عمليات حفظ السلام وبناء السلام على حد سواء بأنها عمليات تكمل بعضها بعضا.

وأود أن أختتم بالإعراب عن دعمنا الكامل للبيان الرئاسي (S/PRST/2015/2) الذي اعتمد هذا الصباح. وأعتقد أنه يمثل بداية جيدة للاستعراض الذي سنقوم به، لضمان قيام بناء السلام بصفة نهائية، على أسس صلبة بالنسبة لنا كهيئة، لنؤدي دورنا الأساسي المتمثل في الحفاظ على السلام في العالم.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى نائب الأمين العام، والسفير باتريوتا على قيادتهما بشأن هذه المسألة، وعلى إحاطتيهما الإعلاميتين المقدمتين خلال هذا الصباح. وأود أيضا أن أشكركم سيدي الرئيس، وزير الخارجية مونيوث، على حضوركم هنا اليوم، وأود أيضا أن أشكر شيلي على عقدها هذه المناقشة الهامة.

لقد شكل منع العودة إلى الصراع، الهدف الرئيسي لإنشاء هيكلية بناء السلام في عام ٢٠٠٥. وبعد عقد من الزمان، يظل ذلك يمثل مهمة عاجلة. لقد قال آخرون ما يلي: إننا نعلم أن الحرب ليست مثل الطقس. فهي لا تحدث هكذا وليست حتمية. حيث أنه يمكن وقفها. ولكننا نعلم أيضا أن البلدان التي شهدت صراعات في الماضي، تواجه مرارا وتكرارا خطر العودة إلى الصراع. لقد رأينا العواقب المدمرة لتلك الدورة القاتلة للصراع، من جنوب السودان إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

لكن وبالرغم من أن الحرب والنزاع ينبغي ألا ينظر إليهما على أنهما أمر لا مفر منه، فإن هناك العديد ممن يركنون إلى السلبية المتشائمة في مواجهة التوترات الناشئة أو المؤشرات على نشوب النزاعات المحتملة، وهي سلبية تفترض عدم جدوى الجهود الرامية إلى منع تحول النزاعات المحتملة إلى نزاعات فعلية، وتشاؤم يفترض أن بعض الأماكن لا مفر لها من مكافحة النزاعات أساسا. ويمثل هيكل بناء السلام تحديا ملموسا لتلك السلبية والتشاؤم الخطيرين. وإنه تحدٍ لنا أن نحوّل إعرابنا عن القلق إلى إجراءات منسقة تكفل عدم انتكاس البلدان الخارجة من النزاع، وهو التزام بالاعتقاد بأن بإمكاننا أن نترك الماضي وراءنا، وأن نبني معا مستقبلنا المشترك في سلام. وندرك أنه حين يعبئ المجتمع الدولي قدراته بالتنسيق مع السلطات الوطنية، فإنه يمكننا معا تغيير ذلك السلوك والافتراضات ووضع حد للأمور التي سلّم البعض بحتميتها.

ولا يُبنى السلام إلا بواسطة العمل الشاق. وكما ذكر الأمين العام في تقريره (S/2014/694)، فقد حققنا مكاسب كبيرة في أماكن وبلدان شتى: تونس وغينيا وكوت ديفوار عبر جهودنا الرامية إلى توطيد السلام. وفي سيراليون، فقد اكتسى العمل المتكامل لبعثات الأمم المتحدة المتعاقبة والفريق القطري، فضلا عن مشاركة لجنة بناء السلام، أهمية حاسمة في كسر دائرة العنف، وإتاحة الحيز المناسب لبلد وسكان يتوقان للسلام وتحويل انتباههما من الحرب إلى الرخاء، ومن النزاع إلى السباق الانتخابي، ومن العزلة إلى التنمية المستدامة. وعقدت سيراليون ثلاثة انتخابات سلمية اتسمت بالمصداقية منذ نهاية الحرب الأهلية في عام ٢٠٠٢، في حين تبوّأت المؤسسات الجديدة، المنشأة بدعم من المجتمع الدولي، مكانها في المجتمع، وشرعت في الإسهام في جهود بناء حكومة تستجيب لتطلعات مواطنيها.

وقد كان الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة أساسيا لتلك الفترة الانتقالية. فعلى سبيل المثال، أدى دعم الأمم المتحدة للمؤسسات من قبيل الرابطة النسائية لجميع الأحزاب السياسية، بهدف إشراك المرأة بنسبة ٣٠ في المائة في جميع الأحزاب السياسية، إلى زيادة مشاركة المرأة في الانتخابات في سيراليون، الأمر الذي أدى إلى بناء ثقة الجمهور في العملية الانتخابية. وندرك أيضا أن مشاركة المرأة بصورة كاملة وعلى

قدم المساواة – سواء في وضع اتفاقات السلام، وانتخاب القادة أو في قيادة جهود التعمير بعد انتهاء النزاع – أمر هام للغاية لاستدامة السلام والاستقرار. ولا يمكننا أن نبني السلام لنصف المجتمع فقط، ثم نتوقع له أن يكون مجديا أو دائما. ومن هنا تأتي أهمية عمل الكيانات، من قبيل صندوق الأمم المتحدة للسلام في نيبال – الذي خصص نسبة ٣٠ في المائة من تمويله للمشاريع التي تلبي احتياجات النساء والفتيات، بما في ذلك في مجالات الإصلاح الزراعي، ومنع نشوب النزاعات، وسيادة القانون، وإعادة إدماج الجنود الأطفال. وقد كفل مشروع مخصص لمسائل الأراضي مشاركة المرأة بصورة نشطة في المشاورات الجارية بشأن تخطيط استخدام الأراضي، وهو مجال لطالما استبعدت منه المرأة عادة. وتبيّن التطورات الجارية في نيبال أنه يمكن إحراز تقدم كبير عن طريق التمويل الموجه نحو تحقيق الأهداف، وتوفر القيادة والقدرات اللازمة لوضع البرامج التي تراعي المنظور الجنساني.

وفي غينيا، – كما لاحظ نائب الأمين العام – فإن إنشاء غرفة عمليات معنية بحالة المرأة بهدف تقديم الدعم إلى شبكة من المنظمات النسائية المحلية خلال الانتخابات البرلمانية المعقودة في عام ٢٠١٣– لم يسفر عن زيادة مشاركة المرأة في الانتخابات فحسب، بل مكّنها من المشاركة النشطة أيضا في مراقبة الانتخابات، وساعد على بناء الثقة في النظام الانتخابي. وأسهم إنشاء مراكز النماء في مرحلة الطفولة المبكرة في كوت ديفوار بقيادة المجتمع المحلي في تعزيز التماسك الاجتماعي عن طريق الجمع بين نساء من خلفيات متنوعة يركزن جهودهن على رفاه الأطفال. وتمكنت المرأة في قيرغيزستان، بتدريب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من تشكيل لجان المرأة للسلام، وأصبحت عنصرا فعالا وهاما في رصد التوترات واستجابات الحكومة في إطار المجتمعات المحلية، الأمر الذي مكّنها مرة أخرى من بناء التماسك الاجتماعي، فضلا عن بناء الثقة بين السكان المحليين والسلطات في المناطق المتضررة من النزاعات.

وليست مشاركة المرأة والفتيات بشكل كامل وعلى قدم المساواة أمرا عادلا فحسب، بل هي ضرورية لبناء السلام الذي نتكلم عنه. ومع ذلك، فإن مشاركة المرأة في بناء السلام لا تزال تفتقر إلى الاهتمام الكافي، وتتسم بنقص التمويل في غالب الأحيان، ويُنظر إليها على أنها جهد يرمي إلى مجرد إشراكها بدلا عن كونه اعترافا بأن المشاركة الكاملة للمرأة إنما هي شرط مسبق لتحقيق السلام الدائم. ويجب علينا تغيير تلك الفكرة، وفي سياق ذلك، تغيير العقليات نفسها. ويجب أن نبني جهودنا لبناء السلام كي نكفل شمولها للجميع، وبذلك، فإننا نجعلها أكثر فعالية.

لقد شكّل تفشي الإيبولا مؤخرا نوعا جديدا من التهديد للسلم والأمن الدوليين، ولا ريب أنه اقتضى استجابة غير مسبوقة. ونشيد بالجهود الهامة للأمم المتحدة في تعبئة الموارد البشرية والمالية والتقنية بهدف الاستجابة بصورة متكاملة في البلدان الخارجة من النزاع: سيراليون وغينيا وليبريا. وبوسع لجنة بناء السلام أن تضطلع بدور هام في الجمع بين الشركاء الرئيسيين بهدف تنسيق جهود المساعدة وتحقيق أقصى قدر ممكن من تأثير المجتمع الدولي في الميدان.

وللأسف فقد كانت الجهود الدولية أقل نجاحا في تحقيق النتائج الرامية إلى إنهاء الأخطار اليومية والمستمرة التي تهدد السلم والأمن الدوليين في أماكن من قبيل جنوب السودان. وبالرغم من الاستقلال الذي ناله جنوب السودان بشق الأنفس، فقد نشب فيه نزاع فتاك ومدمر أدى إلى تفاقم التوترات العرقية وإضعاف الأمل، علاوة على التسبب في أزمة إنسانية من صنع الإنسان. وبالرغم من تمتعه بأكثر ولايات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة شمولا التي اعتمدها المجلس (القرار ٢١٥٥ (٢٠١٤)) والمستويات التاريخية من الدعم الدولي وحسن النية

غير المحدود تقريبا من قبل الشركاء الدوليين، فقد أعطى القادة السياسيون في جنوب السودان أولوية للسلطة السياسية والتراع بدلا عن السلام والاستقرار. وأدت تصرفاهم هذه إلى تفاقم التوترات التي أسفرت عن عشرات الآلاف من الوفيات وتشريد ما يقرب من مليوني من السكان الأبرياء، فضلا عن أنها دفعت بتلك الدولة الفتية – وهي أحدث دولة عضو في الأمم المتحدة – إلى هوة فشل الدولة. ولا يمكننا الاستسلام للأمر الواقع أو السماح للأطراف في جنوب السودان بالتخلي عن طموحات السكان وحقهم في العيش في سلام والرخاء. وإذ نقف مع الشعب في جنوب السودان، يجب علينا أن نكون متحدين في مطالبتنا بإنهاء العنف ومساءلة المسؤولين عن المذابح التي ارتكبت بحق السكان.

وحتى وقت قريب، لم تحظ الأزمات المتلاحقة في جمهورية أفريقيا الوسطى سوى باهتمام ضئيل من قبل المجتمع الدولي. وأسفر انعدام الرؤية المتعلقة بالإصلاح الوطني، وضعف الإرادة السياسية لدى المجتمع الدولي، وضعف وجود كيانات الأمم المتحدة على نحو مستمر، علاوة على ضآلة قدرهما على المساعدة في تنمية مؤسسات الدولة، عن المزيد من زعزعة استقرار البلد وضعف هيكل الحوكمة وتقويض التماسك الاجتماعي. وقد كان عملنا في العام الماضي – المتمثل في الإذن بنشر بعثة متكاملة لحفظ السلام بهدف حماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية، ودعم الدولة في سعيها إلى إعادة توطيد الحوكمة – ضروريا لوقف الشروع في سفك الدماء. وبفضل المساهمة بقوات من قبل الدول الأعضاء في العديد من المنظمات الإقليمية، والمساعدة الإنسانية المقدمة من جميع أنحاء العالم، فقد أصبحت تلك الإجراءات الجماعية تمثل أرفع مستوى للمشاركة الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى حتى الآن.

ويجب أن نفكر في تلك الدروس أثناء استعراض السنوات الخمس لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة. وقد تعلّمنا أن بناء السلام يقتضي التزاما مستداما ومنسقا – وليس عرضيا – من جانب الجهات الفاعلة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وأنه يقتضي شمول الجميع، أي أن تكون النساء والفتيات في طليعة النضال وأن يتم إشراكهن مباشرة، وليس استبعادهن أو التفكير فيهن في وقت لاحق. ويعني ذلك أيضا أن يسائل المجتمع الدولي الجهات السياسية الفاعلة عن التزاماهما والأطر المتفق عليها بمشاركتها. ويعني أن التصدي لمنتهكي حقوق الإنسان ودعاة الكراهية والتمييز المباشر إنما هو الطريق نحو تحقيق السلام المستدام وليس عقبة أو حيادا عنه. ونأمل أن يأخذ فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام بتلك الدروس، وأن يضع توصيات محددة لتعزيز دور لجنة بناء السلام وأثرها العالمي الحقيقي عن طريق التركيز على تحقيق النتائج باستخدام كفاءاهما الأساسية في مجالات التنسيق وتعبئة الموارد والدعوة.

وكما لاحظ الآخرون، فإن العام ٢٠١٥، سيشهد أيضا استعراض الأمين العام الرفيع المستوى لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن دراسة الأثر المترتب بعد عشر سنوات عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المعني بالمرأة والسلام والأمن في حفظ السلام. ويجب علينا أن نتحدى أنفسنا بعدم إهمال تفكيرنا بشأن هذه المسائل. ويضطلع حفظة السلام بدور أساسي في إنشاء مؤسسات مستقرة للسلام والتنمية، ويزداد الطلب عليهم وعلى النحو الصحيح، من أجل حماية المدنيين الذين هم في حاجة ماسة إليها. وليست حماية المدنيين مجرد عنصر أساسي في إيجاد حيز لإحلال السلام فحسب، بل هي من الأهمية بمكان أيضا للحفاظ على مصداقية الأمم المتحدة في نظر السكان المحليين، وفي جميع أنحاء العالم.

وعلى هذا النحو، فمن الضروري لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الاضطلاع بولايات حماية المدنيين بصورة

صارمة وعلى نحو يعطي الثقة بأننا جادّون في ما نقول. وفي هذا الصدد لنكن جادّين في ما نقول عندما نجلس إلى هذه الطاولة ونجدد التزامنا بعمل هيكل بناء السلام. دعونا نترجم التزامنا بإدماج المرأة إلى الإدماج الفعلي للمرأة، ولنترجم الأمل في السلام إلى العمل الشاق في بناء السلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.